العدد «الخامس» يناير ٢٠١٩م

الشبكة العربية

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

THE ARAB NETWORK FOR NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS

المجلس القومي لحقوق الإنسان يترأس الشبكة العربية في عموميتها الخامسة عشر





حوار مع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان



حدود حرية الرأي والتعبير



اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

المتابعة والتقييم المستمر لأوضاع حقوق الإنسان



التحالف العالمي.. ملاذ المؤسسات الوطنية

منذ إقرار مبادئ باريس لعام ١٩٩٣، قامت العديد من الدول بإنشاء مؤسسة وطنية امتثالاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها. وبفضل الولاية الواسعة التي أعطتها مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانها؛ تمتعت هذه المؤسسات بموقع متميز وفعال ضمن المنظومة الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى لمواجهتها تحديات مختلفة ومتنوعة، داخلية وخارجية، وطنية ودولية.

وذلك منذ الإنشاء وفي سياق اضطلاعها بمهامها، وبإطار تعاونها وتفاعلها مع الهيئات الدولية والإقليمية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

إضافة إلى هذه التحديات؛ ظهر تحد جديد لم يكن متوقعاً من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وهو اعتمادها لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التحالف الذي يعتبر مظلة وبيت المؤسسات الوطنية؛ لما يوفره من تنسيق ودعم وتمكين لهذه المؤسسات للقيام بالدور المنوط بها بالشكل الأمثل، الأمر الذي يستكمل عند فصل أداء الحكومة ومدى تجاوبها مع مسؤولية المؤسسة عن هذا الأداء، فإن قامت المؤسسة بواجباتها وفق مبادئ باريس ولم تتجاوب الحكومة كما يجب؛ فلا يجوز أن ينعكس ذلك على المؤسسة وتصنيفها، حتى ولو كانت أوضاع حقوق الإنسان متردية في بلدها، فالمؤسسة تبذل عناية ولا تضمن غاية.

لذلك، ولتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الاضطلاع بدورها بالشكل الأمثل؛ لا بد من تعزيز موقعها ضمن المجتمع الدولي، لما سيكون له من منعكسات إيجابية على اضطلاعها بالدور المنوط بها بشكل أكثر فعالية وتأثيراً.

وعليه؛ فلا بد أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند اعتماد المؤسسات وتصنيفها لما له من أثر على استقلاليتها وطرق عملها، حيث لا يمكن أن يعتبر تخفيض مستوى التصنيف تحفيزاً، بل إنه سيؤثر سلباً على واقع حقوق الإنسان في بلدان المؤسسات الوطنية، فقد لوحظ أن الدول تُحَثُّ وتُشَجَّع بشكل أفضل عندما تحافظ أو تصنف مؤسساتها على الدرجة (أ)، وذلك لمعرفتها بالموقع المتميز للمؤسسات الوطنية ضمن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وخصوصاً مجلس حقوق الإنسان، ما حفزها وسيحفزها على سماع رأي المؤسسة الوطنية ويجعلها أكثر تجاوباً مع الاستشارات التي تقدمها للحكومة في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها. وهذا ما حدا بجميع أصحاب المصلحة إلى العمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تفعيل دور هذه المؤسسات، وفتح آفاق التعاون وتذليل العقبات والتحديات، وتعزيز دور التحالف العالمي ولجنة الاعتماد الفرعية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية، وتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية في المحافل الدولية، وتعاونها مع الآليات الدولية، وذلك تحت مظلة وعناية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الاعتماد الفرعية وبدعم ومؤازرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يداً بيد على طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

سلطان الجمّالي

رئيس التحرير



8 الشبكة العربية تختتم أعمال عموميتها الخامسة عشر بالقاهرة



14 في مؤتمر للأمم المتحدة ببيروت.. الجمَّالي يطالب بالتوافق على آلية دولية لحماية الصحفيين



17 الشبكة العربية تنفذ المرحلة الأولى من برنامجها التدريبي في الخرطوم

هيئة التحرير

رئيس التحرير
سلطان الجمّالي

مدير التحرير
ضياء الدين عباس

مستشار التحرير
غفار العلي

سكرتارية التحرير
بدر الدين ميرغني
أحمد ماهر
ناصر صالح
إيناس الناطور

الإخراج الفني
غسان البتيري

للتواصل
هاتف: ٦١ ٤٨٢ ٤٤٠٤ (٩٧٤+)
فاكس: ٤٤٣١٦٦٨٧ (٩٧٤+)
ص.ب: ٢٤١٠٤ الدوحة – قطر
the-arab-network@annhri.org

الموقع الالكتروني
www.annhri.org

فيسبوك
الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تويتر
TheArabNetwork

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



20 اللجنة الوطنية تستقطب حضوراً لافتاً في فعالياتها بدرب الساعي



31 دورة تدريبية حول الجرائم الالكترونية وحقوق الإنسان



23 بمناسبة الذكرى ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. اللجنة الوطنية تقدم محاضرة تثقيفية للعاملين بشركة قطر ستيل



48 حوار مع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان السيد عبدالباسط بن حسن



27 تدريب المدربين حول المفاهيم الأساسية والنهج القائم على حقوق الإنسان لفائدة الشرطة القضائية في الجزائر



50 حدود حرية الرأي والتعبير رانيا فؤاد جادالله

انتخبت مصر رئيساً للدورة الحالية..

الشبكة العربية تعقد عمومتها الخامسة عشر بالقاهرة



القاهرة: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨م

عقدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماع الجمعية العامة الخامسة عشر في العاصمة المصرية القاهرة؛ حيث تم اختيار المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر رئيساً للشبكة في دورتها الحالية خلفاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجمهورية الجزائر.

وفي ذات السياق وصف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في كلمته الافتتاحية التي القاها نيابة عنه السيد/ جابر الحويل ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالاجتماع؛ وصف إنشاء الشبكة العربية بالخطوة الفارقة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي والنهوض بها في كافة المجالات على مختلف الأصعدة. وقال سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن الشبكة العربية كانت على مدار السنوات الماضية على قدر كبير من المسؤولية وكان لجهودها الأثر الكبير في تعزيز التعاون العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية. موضحاً أن الشبكة ساهمت بشكل بارز في تقديم أوجه الدعم والمساعدة لتلك المؤسسات خاصة حديثة العهد منها، بما في ذلك بناء قدراتها والنهوض بمستوى العاملين فيها.

وقال الدكتور علي بن صميخ المري: إن هذا الدور الكبير للشبكة يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود للتطور الدائم والمستمر للشبكة بما في ذلك تحديث استراتيجياتها خاصة في ظل الظروف والتحديات الجسيمة التي تمر بها المنطقة العربية في الوقت الراهن وانعكاساتها الخطيرة على أوضاع حقوق الإنسان. ودعا المري للمساهمة الفاعلة من أجل تطوير وتحديث استراتيجية الشبكة وخطة عملها في المستقبل القريب. لافتاً إلى أهمية تعظيم أوجه التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوطنية في الاستراتيجية القادمة للشبكة بما يتيح لتلك المؤسسات الاضطلاع بدور حقيقي وملموس على أرض الواقع.

د. المري: إنشاء الشبكة العربية خطوة فارقة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي

من ناحيته اعتبر السيد سلطان بن حسن الجمَّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية الاجتماع الخامس عشر للجمعية العامة للشبكة هو الاجتماع المفصلي في تاريخ الشبكة العربية، لكونه ينعقد بعد ثمان سنوات من انطلاقتها، وبعد أن شارفت خطة الشبكة الاستراتيجية التشغيلية الثانية على الانتهاء. وقال الجمَّالي: بالطبع سنقف لتقييم الأداء والأثر لرصد الإيجابيات وتحديد السلبيات ووضع خطة لتجاوزها ومتابعة مسيرة الشبكة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية. مؤكداً في الوقت نفسه أن الشبكة انتهجت العمل بكل نزاهة وشفافية ودون تسييس، وذلك بفضل وعي وتعاون وتعاضد المؤسسات الأعضاء والقرارات الحكيمة للجنة التنفيذية والجمعية العامة للشبكة العربية، مما سمح للإدارة العامة من متابعة مهامها وتنفيذ خطة عمل الشبكة.

وأهاب الجمَّالي بتعاون المؤسسات الأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقال: هذا التعاون سيمكن الإدارة العامة من ردم الفجوات وتسليط الضوء على نقاط الضعف والعمل على إزالتها أو تجنبها، ودعا المؤسسات الأعضاء بضرورة الاستمرار في دعم الشبكة بوصفها شبكة حقوقية لا تسييس لأعمالها، هدفها تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق الدفع والتحفيز الذاتي للمؤسسات والدول بالتمكين والتشجيع والمؤازرة والمناصرة من الداخل، مع الانفتاح والتعاون مع جميع شركاء الشبكة وخصوصاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة العربية بآلياتها وإداراتها، المعهد العربي لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاته الإقليمية.

وأكد السيد المدير التنفيذي للشبكة على تشجيعه لاتخاذ القرار من خلال اجتماعات الأعضاء، تضمن –القرارات– منظمات عربية أخرى، وكذلك توسيع دائرة الفئة المستهدفة بفعاليات وأنشطة الشبكة، خصوصاً التدريبية منها، لتستوعب بشكل أكبر منتسبي منظمات المجتمع المدني والحكومات.

وقال الجمَّالي: لقد دأبت الإدارة العامة للشبكة العربية بكل جد ونشاط خلال السنوات الماضية على تنفيذ خطط العمل السنوية، وفق الإمكانات المتاحة، ولم تدخر جهداً من شأنه دعم وتعزيز دور المؤسسات الوطنية على كافة الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، حيث نظمت وشاركت بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات والحوارات وموائد الخبراء والاجتماعات المهمة. إلى جانب إبرامها للعديد من مذكرات التفاهم مع الشركاء للتدريب ورفع وبناء القدرات. مشيراً إلى



أن تلك المشاركات والشراكات أدت لتعزيز موقع الشبكة العربية وموقع المؤسسات الوطنية بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ودعم بذات الوقت حركة حقوق الإنسان بالعالم وعزز دور المؤسسات الوطنية وجعلها حاضرة بضمير أصحاب القرار وأصحاب المصلحة والجمهور. الأمر الذي سيلمس أثره بالمستقبل القريب على حالة حقوق الإنسان بالمنطقة العربية في حال نتج عنه تسديد برامج الجهات الفاعلة وفق الاحتياجات والتحديات على أرض الواقع.

وتوجه الجمَّالي بالشكر للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر، ممثلاً بالسيدة فافا زروقي؛ رئيسة المجلس، على جهودهم المقدرة وعلى كل ما قدموه خلال فترة رئاستهم للشبكة العربية، مباركاً في ذات السياق للمجلس القومي لحقوق

الجمَّالي: الشبكة انتهجت العمل بكل نزاهة وشفافية ودون تسييس



محمد فائق: بلدان العالم العربي شهد بعضها تطورات تشريعية والبعض الآخر دخل في نزاعات مسلحة وتدخلات أجنبية



المفوضية السامية لحقوق الإنسان: نفخر بالتعاون مع الشبكة العربية

الإنسان في مصر ممثلاً بالسيد محمد فائق بتسلم رئاسة الشبكة، متمنياً لهم التوفيق والسداد وإنجاز الكثير في فترة ولايتهم.

من جهته تقدم السيد/ محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر للسيدة فافا بن زروقي على الفترة التي ترأست فيها الشبكة العربية واصفاً إدارتها للشبكة خلال العام الماضي بالحكيمة باعتبارها أول سيدة تترأس الشبكة العربية. وقال: إن الهدف الرئيسي من إنشاء الشبكة هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي مشيراً إلى أنه منذ الإعلان عن إنشاء الشبكة شهد العالم العربي تطورات وتحديات كبيرة في مسيرة حقوق الإنسان حيث قصدت بعض بلدان العالم العربي مجرىً إيجابي وتطورات دستورية وتشريعية ودخلت في حوارات وطنية واسعة النطاق؛ وانطلق البعض الآخر في نزاعات مسلحة وتدخلات أجنبية تمس كل البلدان.

وقال فائق: لقد خاضت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حواراً ايجابياً مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر تعزيز الاجتهادات الإيجابية بين الجانبين إلى جانب تعاونها من الآليات الأمم المتحدة وعلي رأسها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأضاف: لكن مع هذا التطور الإيجابي فقد شهدت المنطقة العربية العديد من النزاعات المسلحة والتي عصفت بحقوق الإنسان جملةً وتفصيلاً خاصة في البلدان التي انطلقت فيها تلك النزاعات مما أدى لسقوط المئات من المدنيين وتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الإرهاب مما أوجد تحديات جديدة أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة لتأثيرها بصورة فادحة على قضيتنا المحورية وهي قضية فلسطين التي شهدت أسوأ الإجراءات التي تعرضت لها خلال نصف قرن من الاحتلال العنصري.

ودعا فائق إلي أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة لافتاً إلى أن هذا المحور يمثل الموضوع الرئيسي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمعيتها العمومية الخامسة عشر. وتوجه فائق بالشكر للإدارة العامة للشبكة العربية –ومقرها الدوحة– وعلى رأسها السيد/ سلطان بن حسن الجمَّالي علي الجهود الكبيرة التي يقوم بها لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي ذات السياق أكد السيد/محمد النسور ممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان ومدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على إيمان المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأهمية تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية وفي مقدمتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

ولفت النسور إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة العربية وتبعاً لذلك الصعوبات التي تمر بها أطر العمل المشترك الأخرى في المنطقة؛ وقال هذا الأمر يلقي على الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية ملء الفراغ وسد الفجوات التي تعتري الأوضاع الحقوقية. وأضاف: نظراً لطبيعة تكوين المؤسسات الوطنية وتوسطها بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني فهناك حاجة ملحة لأن تقوم المؤسسات الوطنية بمواكبة التحديات الحقوقية في المنطقة ومنها مكافحة الإرهاب والحفاظ على حرية الرأي والدفع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد النسور على المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المؤسسات الوطنية العمل على إيجاد التوازن والتوافق الوطني وتحقيق الأمن وحماية الحريات في ذات الوقت إلى جانب نشر ثقافة الحوار خاصة في أوساط الشباب.

وأشار النسور إلى أن جدول أعمال الجمعية العامة الخامسة عشر يحدد أهدافاً طموحة لمجموعة من القضايا التي تمثل الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز. موكداً امتنان المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشبكة العربية الذي توج العام الماضي بتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين. وقال: أتوجه بالشكر والامتنان للسيد سلطان



الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة وفريقه العامل على جهوده في دعم البرامج المشتركة بين المفوضية السامية والشبكة العربية.

ومن ناحيتها أبدت السيدة/ كاثرين روز ممثلة رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ارتياحها لحضور الاجتماع الخامس عشر للجمعية العامة للشبكة العربية مؤكدة في الوقت نفسه دعم التحالف للأنشطة التي تدعم الأجندة العالمية. وقالت: نحن بطبيعة الحال ندعم تحقيق أهداف الألفية ولنا دور ريادي في تبني منهج يعتمد على حقوق الإنسان في التنمية. وأضافت: لقد شهدنا في الأعوام السابقة إنشاء مؤسسات تسعى لبناء قدراتها ونحن بالتأكيد نسعى لدعمها على المستوي العالمي في المنطقة العربية وفي مناطق أخري ونقدم النصح لإنجاز الأهداف المنوطة بها.

وأشارت روز إلى أن الشبكة العربية تقدم دعماً مستمراً لبناء القدرات في المنطقة. لافتة إلى أن التحالف العالمي يشجع الشبكة العربية للاستمرار في عملها الرئيسي في تسهيل والمساهمة في تبادل الخبرات والمعلومات. وقالت: أنا على ثقة أن الشبكة العربية وكل أعضاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمر في الشراكة لتحقيق الأهداف المرجوة ونتطلع لدعم الشبكة المستمر للتحالف العالمي.

بينما قالت السيدة/ فافا بن زروقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر: إن توحيد الجهود على مستوى الدول العربية جدير بتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الشبكة وذلك من خلال العديد من المشاريع التي تقترحها الشبكة وتنفذها في إطار مشروع خطة عملها واستراتيجياتها على المدي القصير والمتوسط والطويل. وشددت فافا على ضرورة العمل الجماعي من أجل تعزيز الدور الدولي للشبكة العربية، كما أكدت على أهمية التنسيق المتواصل بين أعضاء الشبكة عن طريق تنظيم ورشات ودورات تدريبية لرفع مستوي أداء الشبكة على الصعيدين الدولي والعربي ونشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في ظل الأوضاع التي شهدها الدول العربية من أزمات سياسية وتحديات تستوجب منا بذل المزيد من الجهد والتعاون المشترك. وتوجهت فافا بالشكر للإدارة العامة لما تبذله من جهد في سبيل تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي. وفي الوقت ذاته أعلنت بن زروقي رسمياً تسليم رئاسة الشبكة للسيد/ محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية: الشبكة تقدم دعماً مستمراً لبناء القدرات في المنطقة

الشبكة العربية تختتم أعمال عموميتها الخامسة عشر بالقاهرة



انتخاب الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان رئيسا للشبكة العربية في الدورة القادمة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

اختتمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أعمال الجمعية العامة الخامسة عشر، التي انعقدت بالعاصمة المصرية القاهرة في يومي ٢٧ و٢٨ أكتوبر ٢٠١٨م.

وأكد البيان الختامي للجمعية العامة انتخاب الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان لرئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للدورة القادمة ٢٠١٩-٢٠٢٠، إلى جانب وضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الشبكة بشكل دائم، وتنظيم فعالية سنوية لمناقشة قضية الاحتلال ودعم الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، فضلاً عن ضرورة متابعة التوصيات التي خرجت عن المؤتمر الدولي حول الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي نظمته الشبكة العربية بالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بفلسطين والمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن.

وأشار البيان إلى تكليف كل من الهيئة المستقلة بفلسطين، والمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، والإدارة العامة للشبكة (مقرها الدوحة) بمتابعة توصيات المؤتمر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، والندوة العربية التي نظمت في القاهرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨ حول سبل دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتفعيل آليات المساءلة والإنصاف.

كما دعا البيان الختامي للجمعية العامة للشبكة العربية، إلى تنظيم مؤتمر دولي بمشاركة جميع الشبكات والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لبحث تحديات الاعتماد وإعادة التصنيف، ومناقشة الصعوبات التي تواجهه المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، وتشكيل فريق عمل يتولى دراسة وثائق التحالف، وتقديم مقترحات موضوعية تقدم خلال المؤتمر.

وكانت عمومية الشبكة الخامسة عشر قد استعرضت في يومي انعقادها حزمة من أوراق العمل الهامة، بينت خلالها مستجدات المؤسسات والتحديات التي تواجهها، والأولويات التي ترى أن على الشبكة العمل عليها لتحديث استراتيجيتها

، وشملت أهم التحديات عدم تجاوب الحكومات مع مقترحات المؤسسات الوطنية وعدم الأخذ بتوصياتها، وقضية مكافحة الإرهاب وتداعياته على حقوق الإنسان، والنزاعات المسلحة وانعكاساتها العميقة على اللجوء والنزوح والهجرة غير الشرعية، وتدمير المرافق التعليمية والصحية والسكن،بالإضافة إلى تحديات التنمية المستدامة والتزامات خطة التنمية ٢٠٣٠، ومواءمة القوانين الوطنية مع التطورات الدستورية والمعايير الدولية، إلى جانب قلة الموارد المالية المخصصة للمؤسسات الوطنية، والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة مع آليات الأمم المتحدة خلال عملية اعتماد وتصنيف المؤسسات الوطنية.

وفيما يتعلق برؤى المؤسسات الوطنية حول الأولويات التي ينبغي أن تعمل عليها الشبكة العربية؛ فقد لخصها البيان الختامي في أهمية متابعة جهود الشبكة في إصدار الدراسات والتقارير التي تساعد على تعميق أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استمراراً لجهودها السابقة، وإصدار دراسة حول التعليم في ظل النزاعات المسلحة، وإصدار دليل المؤسسات الوطنية في مراقبة الانتخابات، والعمل على النهوض بقدرات العاملين بالمؤسسات الوطنية من خلال دورات تدريبية على الرصد والتوثيق وتقييم المصادر وكتابة تقارير تقصي الحقائق، علاوة على أهمية متابعة القرارات والتوصيات السابقة الصادرة عن الشبكة، وتبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات الوطنية، وأهمية مساندة المجتمع المدني المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وتوقف المشاركون بصفة خاصة أمام تطورات القضية الفلسطينية وأعمال العنف الذي يمارسه التحالف الإسرائيلي الأمريكي تجاه الشعب الفلسطيني، داعين إلى اعتماد ما توصلت إليه الندوة العربية حول سبل دعم حقوق الشعب الفلسطيني وتفعيل آليات المساءلة والإنصاف، والتي عقدت بالقاهرة في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨ بمشاركة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

اعتماد ما توصلت إليه الندوة العربية حول سبل دعم حقوق الشعب الفلسطيني



ورشة عمل حوارية حول

الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف العنيف، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب



البرنامج في إطار السعي لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحث المجتمعات والجهات الفاعلة فيها علي العيش المشترك وقبول الآخر

أقامت الشبكة العربية بالجمهورية الجيبوتية برنامجاً تدريباً تحت عنوان (الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف العنيف، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب) بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجيبوتي. وذلك في الفترة من ١٩ –٢١ نوفمبر ٢٠١٨م واستهدف البرنامج بالإضافة لكادر اللجنة الجيبوتية لحقوق الإنسان، أئمة المساجد ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين في دولة جيبوتي.

وأتت ورشة العمل الحوارية؛ في إطار سعي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، بنشر ثقافة حقوق الإنسان وحث المجتمعات والجهات الفاعلة فيها على العيش المشترك وقبول الآخر واعتماد الحوار وسيلة لحل المشكلات، وبإطار تفعيل الشبكة لبرامجها على المستوى القطري وفق الاحتياجات الخاصة بكل بلد ومؤسسة على حدة.

وتناول البرنامج في يومه الأول تعريف بالورشة والبرنامج من قبل الشبكة العربية ومركز الأمم المتحدة للتدريب كما تم التعريف بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان كما استعرضت الجلسة الأولى أوراق عمل تتعلق بواقع خطاب الكراهية والتطرف العنيف في جيبوتي وجهود جيبوتي المتعلقة بالوقاية من خطاب الكراهية والتطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. واختتم اليوم الأول بالتعريف بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



البرنامج التدريبي يختتم أعماله بحزمة من أوراق العمل حول الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالوقاية من خطاب الكراهية

وجهودها المتعلقة بالوقاية من خطاب الكراهية والتطرف العنيف. بينما استعرضت جلسات اليوم الثاني خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، ومبادرة الإيمان من أجل الحقوق، فضلاً عن تقديم ورقة عمل حول إعمال قواعد حقوق الإنسان من جانب القائمين على تنفيذ القانون والموظفين العموميين وعلاقته بالوقاية من التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وختمت أعمال البرنامج التدريبي في يومه الثالث بجلسات تناولت حزمة من أوراق العمل حول جهود الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالوقاية من خطاب الكراهية والتطرف العنيف، إلى جانب الحظر المطلق للتعذيب في إطار القانون الدولي ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة ومنع التعذيب علاوة على ممارسات الاحتجاز وضوابط وقواعد التحقيق والقيود القانونية على استخدام القوة فضلاً عن إقامة حلقة نقاشية حول محاور البرنامج التدريبي.

الإدارة العامة تنتج فيلماً تعريفياً جديداً للشبكة

قامت الإدارة العامة للشبكة بإنتاج فيلماً تعريفياً جديد (motion graphic) تناول الفيلم نشأة الشبكة مستعرضاً إعلان ٢٠١١ نواكشوط واختيار دولة المقر كما تناول الفيلم النظام الأساسي للشبكة، موضحاً أعضاء الشبكة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتتكون أجهزتها من الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، والإدارة العامة، وتصنف فئات العضوية فيها إلى العضوية الكاملة، العضوية المشاركة، والعضوية المراقبة، بينما تنتقل الرئاسة بصورة دورية كل سنة من مؤسسة إلى أخرى من ذوي العضوية الكاملة، ومن إقليم إلى آخر من الأقاليم الأربعة للوطن العربي.

كما تناول الفيلم التعريفي الأهداف والمهام ومنها؛ توطيد التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية العربية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى جانب توفير الدعم للمؤسسات الوطنية ذات المصادر المحدودة فضلاً عن تركيز الشبكة في أهدافها على تشجيع إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها وفق مبادئ باريس ومدها بالمشورة والخبرة.

واستعرض الفيلم التعريفي شراكات الشبكة التي اعتمدت فيها على مبدأ وحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان، والتي ترجمتها بشراكات تكاملية مثمرة مؤسسة على علاقات قوية مع المؤسسات ذات الصلة، كما تناول الفيلم أبرز نشاطات الشبكة خلال الأعوام الخمسة السابقة.

تحميل الفيلم

الموقع الالكتروني للشبكة www.annhri.org

الشبكة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعقدان الاجتماع الثاني لوضع دليل لرصد ومراقبة الانتخابات



سلطان الجمّالي: الانتخابات من أهم أدوات الديمقراطية، إن تمت بشفافية ومصداقية

مدريد: ٤ سبتمبر ٢٠١٨

أكد السيد/ سلطان بن حسن الجمَّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مقرها الدوحة) أن مبادئ باريس منحت المؤسسات الوطنية موقع متميز على الصعيد الوطني والدولي، وولاية واسعة النطاق؛ تمكنها من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها، لافتاً إلى أن المؤسسات الوطنية دأبت على بناء ورفع قدراتها وعلى تطوير كوادرها وكان ذلك بشكل ذاتي وبالتعاون مع المنظمات الدولية، وخصوصاً المنبثقة عن الأمم المتحدة، كما أنشأت لهذا الهدف شبكات إقليمية ومنها الشبكة العربية.

جاء ذلك في اجتماع المائدة المستديرة الثاني للخبراء حول المسودة الأولى لدليل منهجي لرصد حقوق الإنسان في الانتخابات والذي عقدته الشبكة العربية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برئاسة السيد/ سلطان الجمَّالي المدير التنفيذي للشبكة ببيت العرب بالعاصمة الإسبانية مدريد في يومي ٣-٤ سبتمبر ٢٠١٨م. بحضور سعادة السفير بيدرومارتينيز أفال، المدير العام لمؤسسة بيت العرب والسيد لويس مارتينيز بيتانزوس، رئيس البرنامج الإقليمي للدعم الانتخابي بالدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأشار الجمَّالي إلى أن موضوع المائدة المستديرة المتعلق بالدليل المنهجي لرصد حقوق الإنسان في الانتخابات جاء في سياق ولاية المؤسسات الوطنية وفق ما نصت

عليه مبادئ باريس لوضع معايير وخطوط إرشادية لهذه للمؤسسات مما سيؤهلها بشكل أكبر لتكون أحد عناصر تعزيز الديمقراطية في بلدانها، على اعتبار أن الانتخابات من أهم أدوات الديمقراطية، إن تمت بشفافية ومصداقية.

وتطرق الجمَّالي خلال كلمته لخلفية مشروع الدليل المنهجي مبيناً للخطوات التي مرت بها هذه التجربة حتى وصلت لمائدة الخبراء الثانية. موضحاً أن الإدارة العامة للشبكة نظمت ثلاث ورش تدريبية حول مراقبة الانتخابات ودور المؤسسات الوطنية بمراقبة الانتخابات، وقال: كانت الورشة الأولى بالأردن بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع عضو الشبكة المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وجاءت الورشة الثانية بالعاصمة السودانية الخرطوم بالتشارك مع عضوالشبكة المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثالثة بمسقط عاصمة سلطنة عُمان، وكانت بالشراكة بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعضوالشبكة اللجنة العمانية لحقوق الإنسان.

ولفت إلى أن ورشة الأردن تناولت صكوك حقوق الإنسان حول الانتخابات، ومراقبة حقوق الإنسان خلال الانتخابات، وبحثت الإطار القانوني للانتخابات من حيث القوانين والإجراءات التي تتماشى مع المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومختلف أصحاب المصلحة، وأضاف:استكملت الورشة الثانية وركزت على الأنظمة الانتخابية وعناصرها الرئيسية وأنواعها في العالم والمنطقة العربية، وكذلك تناولت التمثيل ومعاييره مع تسليط الضوء على الروابط بين الصيغ المختلفة للتمثيل ومصالح السياسيين. وبينت الاختلاف بين المراقبة والرصد والإشراف على الانتخابات، وشملت كل مراحل العملية الانتخابية (قبل وفي أثناء وبعد) وكذلك كل أدوار أصحاب المصلحة من (إشراف ومراقبة ورصد) وذلك من الناحية الموضوعية والفنية، مع ربط موضوع حرية وشفافية الانتخابات بالديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وعلاقتها بالحكم الرشيد وتقاطعها مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان. واوضح الجمَّالي ان من مخرجات الورشتين السابقتين عملت الشبكة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإصدار دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يبين دورها في مراقبة الانتخابات والمعايير التي تحكم هذا الدور.

وقال الجمَّالي متابعاً: ثم جاءت ورشة مسقط والتي تناولت مراقبة دور وسائل الإعلام في أثناء الانتخابات، وهدفت إلى الاطلاع على التشريعات والقوانين الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان في أثناء الانتخابات، وبحث سبل وآليات ملاحظة التغطية الإعلامية للانتخابات، وأهمية الحصول على المعلومات الصادقة في أثناء الانتخابات، لتمكين الجمهور من التعبير عن إرادته عبر صناديق الاقتراع، والحرية في الاختيار لمن يمثله، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن، وبذلك نكون قد تناولنا موضوع الانتخابات من كافة المجالات.

يذكر أن اجتماع المائدة المستديرة الثاني للخبراء ناقش خلال جلساته حزمة من المحاور تناولت مقدمة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الانتخابات ومبادرة انتاج الدليل المنهجي إلى جانب مناقشة الفصل الثاني من الدليل «المبادئ والمعايير» والفصل الثالث من الدليل «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات» والفصل الرابع من الدليل «رصد حقوق الإنسان في المراحل المختلفة للدورة الانتخابية» واختتم الاجتماع بجلسة عمل جماعية حول إعداد دراسات الحالة لعرضها في الدليل كأمثلة محتملة من المنطقة العربية.

سلطان الجمّالي:
إصدار دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يبين دورها في مراقبة الانتخابات والمعايير التي تحكم هذا الدور

في مؤتمر للأمم المتحدة ببيروت

الجمَّالي يطالب بالتوافق على آلية دولية لحماية الصحفيين



طالب السيد سلطان بن حسن الجمَّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بضرورة التوافق على آلية دولية لحماية الصحفيين.

جاء ذلك خلال ورقة عمل بعنوان «الصحفيون في مناطق الصراع: من شهود إلى ضحايا» قدمها الجمَّالي في مؤتمر الأمم المتحدة لإحياء اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين المنعقد في ٢ نوفمبر ٢٠١٨ بالعاصمة اللبنانية بيروت، والذي نظمه مكتب اليونيسكو الإقليمي في بيروت، بالتعاون مع وزارة الإعلام اللبنانية.

وأكد الجمَّالي أن التجاذبات السياسية هي العامل الأكبر الذي يحوّل الصحفيين من شهود إلى ضحايا، ويسهل الإفلات من العقاب، داعياً إلى التفكير في إمكانية حماية الصحفيين في كافة الظروف والوقائع، وإيجاد المزيد من الوسائل الرادعة للاعتداء على الإعلاميين «لما لعملهم من قيمة إنسانية كبيرة».

واعتبر أن مؤتمر الدوحة لحماية الصحفيين الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في يناير ٢٠١٢، هو أحد مجهودات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الصحفيين.

وسلّم الجمَّالي توصيات مؤتمر الدوحة لتكون ضمن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، مؤكداً دعم الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعضو الشبكة «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر» لأي جهود دولية في هذا الإطار، وخصوصاً إنشاء اتفاقية دولية لحماية الصحفيين.

وقال إن تفاقم صراعات القوى السياسية العالمية بحرب شبه معلنة في إطار سعيها لفرض سيطرتها على العالم وأخذ مقدرات الشعوب واستعبادها؛ قد أنتج عدة حروب

توصيات مؤتمر الدوحة واحدة من مجهودات المؤسسات الوطنية لحماية الصحفيين

بالوكالة في عدة مناطق بالعالم انتُهكت من خلالها حقوق الإنسان بالجملة، لافتاً إلى أن تلك الصراعات أدت لكوارث إنسانية وحركة نزوح ولجوء وتجارة بالأسلحة والمخدرات والبشر ونهب لثروات الشعوب.

وأشار الجمَّالي إلى تعرض حقوق الصحفيين للانتهاك أثناء أداء واجباتهم المهنية في فضح الانتهاكات التي تفرزها صراعات القوى السياسية العالمية، معتبراً الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون ذات وصف جنائي.

وأضاف: «مع تطور الأحداث والصراعات بشكل دراماتيكي؛ تطورت هذه الانتهاكات لتكون ممنهجة وأكثر جسامة، بالإضافة إلى تكريسها مصادرة الحق في حرية الرأي والتعبير وإخفاء الحقيقة وانتهاك الحق بمعرفتها».

ودعا الجمَّالي إلى سن تشريعات وطنية ترتقي بالواقع والبيئة الإعلامية في بلدانها، وقال: «بعد هذه التشريعات يأتي دور المؤسسات الإعلامية ومسؤوليتها في عدم تعريض مراسليها للخطر من أجل تحقيق سبق إعلامي، أو تحقيق انتصار في الحرب الإعلامية»، مؤكداً عدم وجود مبرر لخسارة حياة صحفي واحد مهما كانت الأسباب، «فإن القيمة العليا تتحقق بالمحافظة على الحياة البشرية».

وأشار إلى أن «من الصحفيين من يعرضون أنفسهم وزملاءهم للخطر في مناطق التوتر، ليقعوا ضحية لفئات متحاربة أنشئت وفق أيديولوجية لا تعنيها الشرعة الدولية، وتقوم بأبشع الجرائم، غير آبهة بالمجتمع الدولي، مطمئنة لخواتيمها»، مطالباً المؤسسات الإعلامية بـ«تأهيل كوادرها وتدريبهم على معايير السلامة، والتأكد من أنهم على مستوى عال من المهنية، بحيث تضمن قدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة في قلب الحدث؛ كي لا يتحولوا من شهود إلى ضحايا».

ولفت الجمَّالي إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أتت لتكمل عمل المنظومة الدولية، وتقوم بدورها في تعزيز الحقوق، وخصوصاً لما تتميز به من ولاية واسعة وخبرة وآليات تستطيع من خلالها معالجة هذه المسائل بشكل فعال، مستفيدة من موقعها القريب من الحكومة والفريد ضمن منظومة حقوق الإنسان، ما يمكنها من التأثير في مجالات محددة بشكل أكبر، ومنظور أوسع نطاقاً».

وتابع: «في هذا الإطار، ومن أجل تحقيق المؤسسات الوطنية لرسالتها وتحقيق هدفها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ فإنها تقوم بتأسيس شراكات مع الجهات الحكومية المعنية، وكذلك مع العديد من منظمات المجتمع المدني، سواء الوطنية أو على الصعيد الدولي، مستفيدة من المعلومات التي تصلها لتكتمل رؤيتها بعد قيامها برصد انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق بها، واستقبال الشكاوى، وزيارة السجون، والعمل على منع التعذيب ومناهضته وكشفه، والتعاون مع الآليات الدولية والوطنية ومتابعة توصياتها، وتوجيه النصح للحكومة وحثها على تعزيز حقوق الإنسان والعمل على تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان».

وأضاف: «من هذا المنطلق؛ تقوم المؤسسات الوطنية بمساندة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ضد أي انتهاك يقع عليهم، حيث تقوم برصد الانتهاكات وتوثيقها، وإعداد التقارير بها، ومتابعتها، ومناصرة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرضوا لانتهاك، وفي إطار المناصرة تخاطب الجهة المختصة لمعالجة الحالة، وإيقاف الفعل الذي أدى لانتهاك، كما تطالب بالتعويض لجبر الضرر، وتقوم بذلك إن قُدمت لها شكوى حول الموضع، أو رصدت الأمر أو عرفت به بأي طريقة دون تقديم شكوى».

وفي ذات السياق؛ ألقى الجمَّالي الضوء على دور الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، موضحاً أن أحد الأدوار التي تقوم بها هو بناء ورفع قدرات المؤسسات الأعضاء في جميع مجالات حقوق الإنسان لتمكينها من

الانتهاكات ضد الصحفيين تطورت وأصبحت ممنهجة وأكثر جسامة

مطلوب تربية الأجيال القادمة على الإيمان بحقوق الإنسان

القيام بدورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ببلدانها بالشكل الأمثل.

وأشار إلى أن الشبكة قامت في هذا الشأن بعدد من الدورات التدريبية وورش العمل التي من شأنها رفع قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في مجال الرصد وتقارير الرصد، واستقبال الشكاوى ومتابعتها، وزيارة أماكن الاحتجاز، والتعاون مع الآليات الدولية ومتابعة توصياتها، بالإضافة إلى مراقبة ورصد الانتخابات، لافتاً إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية تتطلع لنشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المجتمع وحث الدولة على تضمينها بالمناهج التعليمية.

ولفت إلى أهمية تربية الأجيال القادمة على الإيمان بحقوق الإنسان، وقبول الآخر، وحرية الرأي والتعبير، واعتماد الحوار طريقاً لحل الخلافات، موضحاً أن «الشبكة ستعمل من خلال المؤسسات الأعضاء على خلق ثقافة جديدة تشكل ضمير المجتمع العربي، وهي ثقافة حقوق الإنسان، وذلك في إطار خلق جيل مؤمن بقيم حقوق الإنسان، ومضطلع بمهامه ومسؤولياته مستقبلاً وفق هذه المرجعية، ما سيسهم بالحد من الانتهاكات».

وكشف الجمَّالي أن الشبكة العربية قد ضمنت في خطتها للسنوات القادمة فعاليات من شأنها تطوير قدرات كوادر المؤسسات الوطنية بالدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان، وقال: «قد نُشرك بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في هذه الدورات وورش العمل وفق الإمكانية، وستقوم الشبكة بتدريب المؤسسات وحثها على تنظيم دورات تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ لرفع قدراتهم، وتقديم المعلومات التي تسهم في حمايتهم ونصرة قضيتهم، والمحافظة على سلامتهم، ما سيمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة خلال نشاطهم كي لا يتحولوا من مدافعين إلى ضحايا».

وتوجه المدير التنفيذي للشبكة العربية بالشكر لمنظمة اليونسكو والاتحاد الدولي للصحفيين «لمنحهما الفرصة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتقديم هذه الورقة في هذا المؤتمر المهم»، مبدياً تطلعه لتطوير وتفعيل تعاونهما مع الشبكة العربية في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.



الشبكة العربية تنفذ المرحلة الأولى من برنامجها التدريبي في الخرطوم



نظمت الشبكة العربية بالعاصمة السودانية الخرطوم المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي حول (سبل ومهارات تفاعل المؤسسات الوطنية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان) وذلك بالتشارك مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب وغرب آسيا والمنطقة العربية وبالتعاون مع المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان وبحضور السيد/ عثمان محمد يوسف كبر، النائب الأول للرئيس السوداني، والسيدة/ إيمان فتح الرحمن سالم رئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، ولفيف كبير من المدعوين من بينهم ممثلين لعدد من الجهات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالعمل في مجال حقوق الإنسان.

واستهدفت الورشة التدريبية ٢١ متدرب ومتدربة من منتسبي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، ونفّذَ البرنامج التدريبي على مدى أربعة أيام في الفترة من ٢ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٨م من خلال حوار ونقاش تفاعلي وعرض ونقل وتبادل الخبرات بين المشاركين الذين أثروا النقاش وفعاليات الورشة وذلك بتفاعلهم في عمل المجموعات والمداخلات الرئيسية للورشة، كما كان هنالك عرض يومي من المشاركين لما تم عرضه في اليوم السابق.

وفي هذا السياق؛ رحب النائب الأول لرئيس جمهورية السودان بكلمته التي ألقاها بالجلسة الافتتاحية للورشة، بكل المشاركين بالورشة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضم تسعة مؤسسات من تسعة دول عربية شاكراً حضورهم ومشاركتهم في هذه الورشة،

نائب الرئيس السوداني:نعمل جاهدون على إزالة جميع الانتهاكات والتأكيد على ضمان الحقوق لكل المواطنين



ايمان فتح الرحمن: نؤكد حرصنا على تعزيز التعاون والشراكة مع الشبكة العربية

وأكد على دور المفوضية القومية لحقوق الإنسان في تحمل مسؤولية تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في السودان، وجهودها البارزة لإزالة كل الانتهاكات والتأكيد على ضمان الحقوق لكل المواطنين، وفي ختام كلمته توجه بالشكر للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لاختيارها السودان لانعقاد هذه الورشة.

بينما أكدت رئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان، إيمان فتح الرحمن خلال كلمتها على حرص المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان على تعزيز التعاون وتأكيد الشراكة مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تسعى دوماً لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي وتفعيل سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان التي كرمها الاسلام ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها بغية الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال العمل الانساني.

وقالت: أن مثل هذه الورش التدريبية تساهم في تشجيع تفاعل المؤسسات الوطنية مع المنظومات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وبناء القدرات لمنتسبي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي كلمة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة والتي القاها نيابة عنه السيد/ محمد ناصر اللواء ممثل الشبكة في الورشة؛ أوضح أن دورة إعداد المدربين حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان جاءت في إطار عمل الشبكة على صقل قدرات مدربي المؤسسات الوطنية لتدريب باقي كوادر المؤسسة على الموضوع لما له من أهمية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها، وقال الجمّالي: كذلك أتت هذه الدورة ملبية لاحتياجات المؤسسات الأعضاء بالشبكة، وتعتبر ثاني دورة حول إعداد المدربين والأولى من نوعها من حيث الموضوع. مؤكداً على دور المؤسسات الوطنية في حث وتشجيع ومساعدة الدولة الطرف بالاتفاقية لتعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، وقال: لضمان التزام الدولة بتنفيذ بنودها، يتم رصد الاتفاقية من قبل اللجان المعنية، والتي ينص عليها ببنود الاتفاقية، وتقوم هذه اللجنة باستعراض تقارير منتظمة من الدول الأطراف بالاتفاقية، تتناول كيفية تطبيق الحقوق التي تحميها، وبهذا الإطار تقدم المؤسسة الوطنية التقارير الموازية للجنة المعاهدة.

من جهته أكد السيد/ علاء قاعود نائب مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب وغرب آسيا والمنطقة العربية على أهمية الورشة وارتياحه على أن تكون هذه الورشة من أجل بحث سبل تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك لإخراج مدربين أكفاء في المجال وقال: إن هذا البرنامج التدريبي يأتي ضمن ثلاث مراحل هذه هي المرحلة الأولى والتي يتم تنظيمها حالياً بالخرطوم.

وفيما يتعلق بجلسات اليوم الأول للبرنامج التدريبي قدم السيد/علاء قاعود – نائب مركز الأمم المتحدة للتدريب جاءت بعنوان «مدخل عام حول المنظومة الدولية لحقوق الإنسان واستعراض لمدى مشاركة المنظمات المشاركة في عمل الآليات الدولية لحقوق الانسان» بينما قدمت الورقة الثانية الدكتورة/ عبير الخريشة بعنوان «أدوات وسبل عمل لجان الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وجهود الأمم المتحدة لتعزيز فعالية هذه اللجان والتطورات ذات الصلة في بداية الاستعراض» أعقبها تقسيم المشاركين في الورشة إلى (٤) مجموعات لدراسة موقف دول المؤسسات الوطنية المشاركة من الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وذلك بالإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بمهام هيئات المعاهدات، وكان من أهم التوصيات أنه لابد أن يتم تفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتنسيق بين لجان المعاهدات ومقدمي الشكاوى الفردية لمساعدتهم في كيفية التواصل معها.

بينما استعرض اليوم الثاني حزمة من أوراق العمل حول «أدوات وسبل عمل الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتناولت الورقة الثانية من فعاليات الورشة الاستعراض الدوري الشامل.

وفي ختام اليوم الثاني تم عمل مجموعات حيث تم توزيع المشاركين في مجموعات عمل لتطبيق ما تم من تدريب للمواد المقدمة خلال اليوم وذلك بأن تقدم كل مجموعة نموذج لتقديم تقرير إما لآلية الاستعراض الدوري الشامل أو للجان المعاهدات الأخرى.

واشتمل اليوم الثالث للتدريب على تصنيف التوصيات الختامية التي تعتمدها لجان الآليات الدولية لحقوق الإنسان ووضع خطط لإعمالها ومتابعة تنفيذها لينتظم بعدها المتدربون في مجموعات عمل حول سبل استفادة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من التعليقات العامة للجان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وتضمن اليوم الرابع للتدريب جلسات عمل للمجموعات المشاركة ونقاشات وتدريب حول طريقة عمل المدربين واستعراض لأعمالهم.

الجمَّالي: هذه الدورة تلبي احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



اللجنة الوطنية تستقطب حضوراً لافتاً في فعالياتها بدرب الساعي



قطر

العطية: ثقافة المواطنة والمشاركة جزء أصيل من حقوق الإنسان

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في درب الساعي بفعاليات متنوعة، استقطبت جمهوراً واسعاً من الأطفال ومختلف الفئات العمرية.

وقالت السيدة مريم بنت عبدالله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن المشاركة في فعاليات درب الساعي تأتي إيماناً من اللجنة الوطنية في نشر ثقافة المواطنة لدى مختلف شرائح المجتمع؛ من منطلق أن الحق في المواطنة والمشاركة هي ركن أصيل من حقوق الإنسان.

وأضافت: «إلى جانب حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مشاركة المواطنين في دولة قطر احتفالاتهم باليوم الوطني؛ فإن فعاليات درب الساعي أثبتت على مرور الأعوام نجاحها الباهر في استقطاب مختلف شرائح المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، ومن مختلف الفئات العمرية، ممن ينتظرون هذا المناسبة لتأكيد ولائهم لوطنهم».

وشاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مدار الأيام الماضية في خيمة فعاليات الدوحة، عبر أنشطة متنوعة لكافة الأعمار، مستهدفة الأطفال الصغار، وحتى الشباب الذين أبدوا اهتماماً بنوعية النشاطات التي تضمنها جناح اللجنة الوطنية في فعاليات درب الساعي.

وشهد جناح اللجنة الوطنية نشاطات مختلفة جمعت بين الترفيه والتثقيف في آن واحد، عبر مجموعة من الألعاب الهادفة التي تعتمد على تركيب الصور والبطاقات التي تنمي معارف الأطفال بحقوق الإنسان المختلفة، إلى جانب لعبة «مرح وحقوق» التي لقيت رواجا في كثير من المسابقات التي نظمت للأطفال بالمدارس، بالإضافة إلى ألعاب مختلفة تنمي معارف الطفل بحقوقه وواجباته، وبمعلومات عامة عن دولة قطر، والحقوق التي تكفلها القوانين القطرية للطفل. وتم منح المشاركين في الألعاب جوائز هادفة، تُكسب الأطفال ومختلف الفئات العمرية الأخرى ثقافة الحقوق والواجبات بأسلوب ممتع ومشوق، وأكثر إقناعاً.

لدى افتتاحه معرض الإسلام وحقوق الإنسان بأثينا

المري: تفسير النصوص الدينية بما يخدم الأغراض السياسية تسبب في المآسي والحروب



عبر سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن رفضه لجميع ما وصفها بـ«ممارسات التعصب التي عانت منها وتعاني كل الثقافات والعقائد».

جاء ذلك خلال كلمته الافتتاحية لمعرض الخط العربي حول «حقوق الإنسان في الإسلام» الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع سفارة دولة قطر في اليونان بفندق غراند بريتان بالعاصمة اليونانية أثينا، وبحضور حشد من السياسيين وممثلي البعثات الدبلوماسية، بينهم نائب وزير الاقتصاد والتنمية اليوناني السيد ستيريوس بيتسيورلاس، ووزير العدل السيد كالوييرو، والسيد بولاريس نائب وزير الخارجية، ووزير الملاحة السابق بانايوتيس كوروبليس، ومدير المكتب الدبلوماسي لرئيس البرلمان السيد ثيوخاروبولوس، بالإضافة إلى نواب في البرلمان اليوناني، وعدد كبير من مديري إدارات وزارة الخارجية، والمفتون المسلمون الثلاثة الممثلون لمنطقة تراقيا الغربية بشمال اليونان، وممثل عن رئيس أساقفة اليونان، ومندوبون عن سلاح الجو اليوناني، وعدد ضخم من السفراء والدبلوماسيين في اليونان، وشخصيات مجتمعية وممثلون عن المجتمع المدني.

وقال المري إن «العنصرية والتطرف لا يقفان على طرف دون آخر، ونحن نرفضها جميعاً جملة وتفصيلاً»، مضيفاً أن «الله عز وجل ليس معنياً بما نسببه لبعضنا البعض من آلام ومآسي وحروب وقتل للآخر باسمه ومن أجله، بل ذلك من كسب أيدينا واستغلالنا للنصوص الدينية وتفسيرها بما يخدم أغراضا سياسية خارج سياق النصوص، والدينُ من ذلك بريء».

وأضاف أن «مبدأ عالمية حقوق الإنسان يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية واللغوية وحتى الدينية والثقافية»، لافتاً إلى أن «الطبيعة العالمية للحقوق التي نتجت عن المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا عام ١٩٩٣ لا تقبل أي نقاش».

وتابع: «جاء تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بوضع مبادئ العدل والقانون الدولي لإحلال السلم والأمن الدوليين، ثم تلاه اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وذلك في أعقاب فظائع الحرب العالمية الثانية التي قضى نحبه فيها أكثر من ٦٠ مليون إنسان، وألقيت أثناءها القنبلة الذرية فكان الدمار الهائل على كافة المستويات».

وأكد المري أنه «بالرغم من أننا نتفق مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان؛ إلا أنه من وجهة نظرنا يجب أيضاً التأكيد على أهمية الثقافات المحلية والقيم الإيجابية الخاصة بمجتمع ما، سواء كان

معرض الإسلام وحقوق الإنسان يعكس الحضارة الإسلامية بعيداً عن الطمس والتشويه



كوثريس: الجانب القطري يسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان واحترامها

زوار يونانيون: ندعو لإبقاء معرض الثقافة الإسلامية بشكل دائم في اليونان

سونكو: لم أنتظر أن تخرج هذه الكلمات القديمة في شكل وتعبير معاصر

مصدرها دينياً أو ثقافياً أو قانونياً»، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى منح الإنسان حقوقه، وحمايتها وعلاج الانتهاكات التي تمسها، سواء باسم القيم الثقافية، أو باسم حقوق الإنسان».

وقال إن «الإصرار على الجانب الحقوقي لتأمين حق ما؛ ليس نهاية التطور»، لافتا إلى أنه «ليس من المستبعد أن يتطور فهم الإنسان لما بعد الجانب الحقوقي».

وأوضح المري أنه «في إطار المفاهيم السابقة؛ جاء معرض الإسلام وحقوق الإنسان ليحمل رسالة محلية مفادها أنه لا تعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان»، واصفاً المعرض بأنه «رسالة عالمية للتسامح والمحبة والرحمة والإيثار والمساواة والحرية والإخاء، كما عبرت عنها نصوص القرآن الكريم».

وتابع: «إن كنا على قدر من الجدية في مطلبنا العالمي بإحلال السلم والأمن الدوليين؛ فإن علينا أن نفسر عقائدنا ونصوصنا وأن نفهمها بما يتلاقى وتلك القيم التي أشرت إليها».

ودعا المري الحضور إلى «التجول في المعرض، والتمعن ليس فقط في جمال حروف اللغة العربية، وإنما أيضاً في معناها العميق الذي يعكس الحضارة الإسلامية بعيداً عن التشويه الذي طالما طالها وطمس جوانبها المضيئة».

وقال: «يقع على عاتقنا كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن نستمر بتقديم المشورة التي تدعو إلى إزالة التناقض والمخالفات لمعايير حقوق الإنسان في التشريعات والممارسات، وأن نقدم توصياتنا للحكومة على أساس مبدأ المساواة الكوني وليس فقط العالمي»، لافتاً إلى أن «تعزيز حقوق الإنسان واحترامها مسيرة عمل طويلة نتطلع إلى السير قدماً فيها، بما يتواءم مع إيماننا وقيمنا السمحاء».

من جهتهم؛ أعرب زوار عن إعجابهم بالمعرض، وتقديرهم للجهد الكبير الذي بذله القائمون عليه.

وأعرب السفير الكرواتي في أثينا ألكسندر سونكو عن إعجابه بأفكار المعرض، وقال إنه لم ينتظر أن تصدر مثل هذه الكلمات القديمة في شكل وتعبير معاصر كما رأى في المعرض.

من جهته؛ أشاد السيد رشاد مبجر، الأمين العام للغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية، بكلمة سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقال إن «هذا المعرض يعبر باختصار عن انعكاس الحضارة الإسلامية في احترامها للإنسان ورعايتها له، مشيرا إلى أنها بذلك «تسبق في الزمان والمعنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وأبدى أستاذ الاقتصاد في جامعة أثينا الدكتور عبداللطيف درويش، إعجابه بتركيز كلمة المري على المعاني الإسلامية لحقوق الإنسان، وربطها بين الكرامة الإنسانية والمعاني الإسلامية.

بدوره؛ ثمن الصحفي اليوناني ماكيس ترياند فيلوبولوس بالنظام التي تتبعه دولة قطر في أكثر من مجال، قائلاً إنه يعتبر أنها دولة يحتذى بها في اتخاذ قرارات للتطور والبناء.

أما الحقوقي كوثريس فقال إن المعرض يعتبر إنجازاً جميلاً، لافتا إلى أن من الواضح أن الجانب القطري يسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان واحترامها.

وأضاف أنه «يبدو أن حصار قطر والعراقيل التي وضعت في طريقها؛ جعلتها تسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان واحترامها في عالم مضطرب لا يعترف بحقوق الإنسان الأساسية».

واختتم كوثريس قائلاً: «أعجبني كرجل قانون هذا الربط بين الإسلام ومعانيه، وبين حقوق الإنسان في صيغتها العصرية».

بمناسبة الذكرى ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية تقدم محاضرة تثقيفية للعاملين بشركة قطر ستيل



في سياق الاحتفال بالذكرى الـ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تثقيفية للعاملين بشركة قطر ستيل، حول نشأة حقوق الإنسان ومبادئها، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ترسيخ هذه المبادئ.

وخلال المحاضرة؛ أوضحت الشيخة نجوى آل ثاني مدير إدارة التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن نشأة حقوق الإنسان جاءت نتاج تلاقح كافة الحضارات والثقافات، لافتة إلى أن «حقوق الإنسان تمثل نضالاً مستمراً للبشرية جمعاء ضد الظلم والاستغلال أينما وجد، فهي إذاً ليست فكرة مستوردة من مكان محدد أو مفهوم غربي بحت، كما قد يدعي البعض».

وأشارت الشيخة نجوى إلى أن فكرة حقوق الإنسان في شكلها المعاصر كانت نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في الغرب إبان الثورة الصناعية والحربين العالميتين، مؤكدة أن «مبادئ حقوق الإنسان وجدت في حضارات قديمة وحديثة، بدءاً من حضارة بلاد الرافدين وحضارة الفراعنة والحضارة الصينية والهندية، إلى الحضارة الإغريقية والرومانية حيث نشأ القانون الطبيعي ومبدأ الديمقراطية، وكذلك فإن جميع العقائد تمثل مبادئ خالدة حول الحق في الحياة والعدل والمساواة والرحمة».

واستعرضت نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها وصلاحياتها، مشيرة إلى أن اللجنة أنشئت في عام ٢٠٠٢ بهدف حماية

حقوق الإنسان تمثل نضالاً مستمراً للبشرية جمعاء ضد الظلم والاستغلال أينما وجد



تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لتثقيف العمال بحقوقهم تعتبر من أفضل الممارسات على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وتعزيز حقوق الإنسان، ونص قانون إنشائها على استقلاليتها.

وأضافت: «سعت اللجنة منذ تأسيسها للحصول على الاعتماد من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، فأجرت تعديلات لأحكام العضوية والحصانة في قانونها الأساسي، وقامت بتقوية ممارستها لاختصاصاتها وفقاً لما تتطلبه مبادئ باريس، وحصلت على الاعتماد من الدرجة A في عام ٢٠١٠، وخضعت لمراجعة أخرى في العام ٢٠١٥ وحصلت للمرة الثانية على الدرجة A.

وأوضحت الشيخة نجوى أنه «من بين اختصاصات اللجنة؛ متابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات، إلى جانب دراسة التشريعات المحلية والإجراءات التنفيذية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، وتقديم المشورة والتوصيات للحكومة، فضلا عن تلقي الشكاوى والالتماسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وإجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها».

ولفتت إلى التعاون بين اللجنة وكافة المنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأهمها منظمتا العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش. وتابعت: «كما تقوم اللجنة بالعمل على نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته، وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة، من خلال الدورات التدريبية والحملات الإعلامية وإصدار المطبوعات».

وذهبت الشيخة نجوى إلى القول بأن تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر لتثقيف العمال بحقوقهم، تعتبر من أفضل الممارسات على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من جانبه؛ أكد السيد محمد بن صالح المهدي، مدير دائرة الشؤون الإدارية لشركة قطر ستيل، أن الشركة شاركت بتنظيم هذه المحاضرة في مقرها تزامنا مع الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان «إيماناً منها بقضايا حقوق الإنسان».

وقال: «نحن حريصون على أن يكون كل العاملين في الشركة على دراية تامة بحقوقهم وواجباتهم ليتضمن سلوكهم ثقافة حقوق الإنسان».

ولفت إلى أن «الإدارة العليا للشركة تتابع عن قرب كل متطلبات العاملين من موظفين وعمال، وتطمئن على أوضاعهم من حيث السكن المناسب الذي يتوافق مع المعايير التي وضعتها الدولة ونصت عليها اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان، إلى جانب توفير الرعاية الصحية الكاملة لجميع العاملين في قطر ستيل».

ودعا المهدي إلى تحقيق شراكة بين قطر ستيل وبين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان «تتعلق بالجانب التثقيفي والتدريبي في مختلف قضايا حقوق الإنسان».

نشاطات المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن في الربع الأخير من ٢٠١٨



تلقى المركز الوطني لحقوق الإنسان في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ العديد من الشكاوى وطلبات المساعدة من كافة الجنسيات المقيمة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية.

وتركزت هذه الشكاوى وطلبات المساعدة على العديد من القرارات والإجراءات؛ والتي منها ما يتعلق بالتوقيف الإداري الصادر عن الحكام الإداريين، وكذلك ما يتعلق بالتوقيف لدى دائرة المخابرات العامة ومديرية الأمن العام، وغيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، علما بأن إدارة الحقوق المدنية والسياسية قامت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بحل وإغلاق العديد من هذه الشكاوى وطلبات المساعدة بنتيجة مُرضية، كما تم تشكيل فريق متخصص بهدف متابعة سير التحقيقات في الحادثة التي راح ضحيتها ٢١ مواطناً، بينهم أطفال ونساء، وقدم تقريره لرئيس الوزراء وورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الأعيان حول هذا الحادث.

وكذلك قامت وحدة العدالة الجنائية بمتابعة الشكاوى الواردة للمركز، بالإضافة إلى الزيارات المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل، وإعداد التقارير المختصة بذلك، حيث قامت الوحدة بزيارة مركز إصلاح وتأهيل الجويدة (نساء ورجال)، وكذلك مركزا إصلاح وتأهيل «موقرا» و«موقر٢» وتابعت الإضرابات عن الطعام التي قام بها نزلاء كلا المركزين.

كما قامت وحدة الحريات الأساسية برصد الشكاوى المتعلقة بالاحتجاجات السلمية والإضرابات، وتابعت جميع الاعتصامات والاحتجاجات التي قام بها مواطنون أو نقابات، مثل اعتصام الدوار الرابع الذي نتج عنه استقالة حكومة الملقي، واعتصام النقابات في مجمع النقابات المهنية.

الدورات التدريبية والمحاضرات

– تنفيذ ثماني دورات تدريبية لمدة تتراوح بين يومين وخمسة أيام



الأردن

حل العديد من الشكاوى منها ما يتعلق بالتوقيف الإداري لدى دائرة المخابرات العامة ومديرية الأمن العام وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

لكل دورة، لمنتسبي مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الرسمية، حيث ركزت هذه الدورات على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودور المركز الوطني لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة.

– تنفيذ ثلاث دورات تدريبية لموظفي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول الرصد والتوثيق وكتابة التقارير (كل دورة ٣ أيام). ويأتي هذا البرنامج التدريبي لرفع قدرات موظفي المجلس في مجالات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير.

– تنفيذ برنامج تدريبي مكثف للقضاة، والذي يستهدف القضاة المستجدين، ويتم حالياً تنفيذ المرحلة الأولى منه، والتي تتضمن جلسات تدريبية تفاعلية تهدف إلى إطلاع القضاة على نشأة حقوق الإنسان والمعايير والاتفاقيات الدولية الأساسية، بالإضافة إلى أهمية موائمة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في ضوء التزامات الأردن القانونية.

– تنفيذ برنامج متكامل لبناء قدرات موظفي المركز الجدد، حيث تم تصميم برنامج تدريبي استمر لأكثر من ستة شهور، جرى خلاله بناء قدرات الموظفين في مجال عمل المؤسسات الوطنية في مجال الرصد والتوثيق والتحقق والتحليل ورفع التوصيات، وآليات إعداد التقارير الوطنية والدولية، بالإضافة إلى آليات المتابعة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

– تقديم ٥٠ محاضرة متنوعة لمنتسبي الأمن العام حول معايير حقوق الإنسان، ودور أجهزة إنفاذ القانون في مجال حماية حقوق الانسان واحترامها، وخاصة العاملين منهم في مجال حجز الحرية، وذلك بإطلاعهم على أهم المعايير المتعلقة بالحق في السلامة الجسدية، وعدم الخضوع للتعذيب، وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

– تقديم ١٠ محاضرات لطلاب المدارس حول مفاهيم حقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، مع الإشارة إلى أهم الضمانات الخاصة بهذه الحقوق.

– مراجعة المناهج المدرسية والتحضير لإعداد منهج لمادة حقوق الإنسان لتدريسها في المدارس بمختلف المراحل، حيث يجرى العمل مع وزارة التربية والتعليم على تحليل ما جاء في المناهج من خلال لجنة مشتركة بين الوزارة والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

دورات تدريبية ركزت على المعايير الدولية لحقوق الإنسان تم تنظيمها لمنتسبي مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الرسمية



تدريب المدربين حول المفاهيم الأساسية والنهج القائم على حقوق الإنسان





الجزائر

بن زروقي: دور المجلس الوطني يكمن في دوره في تفعيل النشاطات التي تخص التكوين والتدريب وتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورشة تدريب مدربين حول «المفاهيم الأساسية والنهج القائم على حقوق الإنسان لفائدة الشرطة القضائية في الجزائر»، وذلك في الفترة من ١ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٨.

وشارك في أعمال الورشة التدريبية التي انعقدت في الجزائر ٢١ مشاركاً (منهم ٩ سيدات) يمثلون مكتب حقوق الإنسان ومدارس التكوين والتدريب وبعض المديريات والمقاطعات التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.

وافتتحت الورشة السيدة فافا سيد لخضر بن زروقي، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي رحبت بجميع المشاركين والخبراء ضيوف الجزائر، وقدمت كلمة أبرزت من خلالها دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان «كمؤسسة وطنية يكمن دورها في تفعيل النشاطات التي تخص التكوين والتدريب، وتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة لفائدة الفئات المعنية بذلك كضباط الضبطية القضائية».

وتطرقت «بن زروقي» إلى تفصيل المحاور المعتمدة في برنامج الورشة التدريبية، مركزة على الأهداف المتوخاة منها، وضرورة الوصول إلى نتائج فعلية تضمن للمشاركين من الضبطية القضائية المساهمة بشكل مباشر في الالتزام باحترام وحماية وترقية حقوق الإنسان أثناء تأدية مهامهم.

وتوجهت بالشكر للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤكدة أنها شريك فعال في مجال التدريب، وبخاصة من خلال نوعية الخبراء الذين ينشطون الدورات، «ما جعل التعاون مع هذه المنظمة مجدياً ومفيداً لجميع الأطراف».

وفي الجلسة الافتتاحية التي أدارها السيد عبد الوهاب مرجانة، الأمين العام للمجلس الوطني؛ قدم السيد محمد شبانة، مدير البرامج بالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، عرضاً مختصراً عن مضمون وأهداف الورشة التدريبية، معبراً عن شكره الجزيل للحكومة الجزائرية وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على المجهودات المبذولة في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني، واهتمام المجلس الوطني بالتدريب والتكوين وتعزيز القدرات لجميع الفئات.

بدوره؛ أشاد العميد الأول محمد خاوي

ممثلاً عن المديرية العامة للأمن الوطني، بجهود المجلس الوطني والمنظمة الدولية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، والاهتمام بتدريب موظفي الشرطة، وغرس مبادئ حقوق الإنسان في أذهانهم، وفي تبادل الخبرات وتعزيز الجانب النظري المكتسب، لافتاً إلى اهتمام الشرطة الجزائرية بالتكوين والتدريب ولا سيما في مجال حقوق الإنسان.

وهدفت الورشة التدريبية إلى تمكين المشاركين من العمل وفق مبادئ تعليم الراشدين، وإعداد المحتوى التدريبي حسب احتياجات مؤسساتهم، إلى جانب تمكينهم من الاستجابة والمعاملة المتساوية وفق احتياجات النوع الاجتماعي، والمقدرة على تضمين المعايير الدولية وضمانات حقوق الإنسان في أي برنامج تدريبي أو توعوي يقومون بتنفيذه، إلى جانب السعي لتطبيق برامج تدريبية للموظفين أثناء العمل، وتمكين المشاركين من متابعة أثر التدريب وبناء الاحتياجات التدريبية وفق مؤشرات الأداء، وصياغة رؤية ورسالة وأهداف وأنشطة تنفيذية لمؤسساتهم وفق نهج التخطيط الاستراتيجي، علاوة على توسيع وتطوير معارف ومهارات المتدربين في مجال حقوق الإنسان وما يخص التجانس ما بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومصادر القانون الوطني، والإشكالات المطروحة والحلول المقترحة.

وخرجت الورشة بجملة من النتائج تلخصت في التأكيد على فعالية الشراكة ما بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المتمثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبين المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال تدريب مدربين متخصصين من رجال الشرطة القضائية على النهج القائم على حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مساهمة الورشة في إيجاد مادة علمية معدة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمتمثلة في دليل علمي مقسم إلى قسمين؛ الأول يخص المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وآليات الحماية، والثاني يعالج المقاربة ما بين آليات الحماية الدولية وآليات الحماية الوطنية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون (الضبطية القضائية).

وركزت الورشة على التفاعل الإيجابي للمشاركين، وتسجيل التسيير الإيجابي للورشة التدريبية من خلال تقسيم محاورها إلى جانب يتعلق بمناهج وطرق التدريب في مجال حقوق الإنسان، وجانب آخر يتعلق بالتحكم في مواضيع حقوق الإنسان على المستوى الدولي والوطني، والتي يعنى بها رجال الضبطية القضائية.

وسمح توظيف الطريقة التفاعلية في الورشة بإثارة الإشكالات التي تصادف المتدربين أثناء تأدية مهامهم وإيجاد الحلول العلمية لمواجهتها، وأقيمت الاختبارات الفردية والجماعية من خلال تقسيم محاور الدليل العلمي المتضمن أعمال الشرطة والنهج القائم على حقوق الإنسان، على المتدربين في شكل مجموعات عمل من أجل عرضها ومعالجتها، مما سمح بتبيان إيجابيات التدريب المحققة لكل فرد ولكل مجموعة، وتسجيل السلبيات التي يجب تفاديها في التدريب مستقبلا.

وأكدت الورشة أيضاً على ضرورة ضمان استمرارية تدعيم نفس الفئة المستهدفة من خلال ورشات تدريب لتلقي المعارف والمناهج المتبقية.

وفي ختام الورشة؛ أكدت السيدة فافا سيد لخضر أهمية التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مؤكدة أنه «سيتم في المستقبل القريب تعميم هذه الدورات على مؤسسات أخرى».

من جانبه؛ أكد السيد حشيشي محمد الطاهر، المفتش العام للمديرية العامة للأمن الوطني، على الدور الفعال الذي يلعبه المجلس الوطني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا سيما بعد برتوكول التعاون الذي يربطه مع المديرية العامة للأمن الوطني والذي قدّم ثمارا ونتائج حسنة ترضي جميع الأطراف.

وأشاد الطاهر بنوعية المادة التي تم تقديمها من قبل المنظمة الدولية، و«التي وجدت استحسان جميع أفراد الشرطة الذين تلقوا التدريب»، مثمناً في الوقت نفسه الجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني والمنظمة الدولية من أجل ترقية وحماية حقوق الإنسان، ودور الورشات التدريبية في تطوير القدرات وتعزيزها.

تمكين المشاركين من العمل وفق مبادئ تعليم الراشدين وإعداد المحتوى التدريبي حسب احتياجات مؤسساتهم

دورة تدريبية حول الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر دورة تدريبية حول «الإعلام والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان»، وذلك بهدف تعزيز معارف الإعلاميين في مجال المبادئ العلمية لحقوق الإنسان، بصفتهم حلقة وصل في التعريف بها والتنويه على أهمية احترامها.

وأوضحت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة فافا سيد لخضر بن زروقي، خلال افتتاح الدورة، أن «تنظيم هذا البرنامج يندرج في إطار إحدى الصلاحيات الدستورية المخولة للمجلس، والمتمثلة في التدريب في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز المعارف الخاصة بها»، مضيفة أن «من البديهي بأن تكون العائلة الإعلامية الشريك الأساسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدفاع عن قيم ومبادئ حقوق الإنسان على الصعيد الوطني».

بدوره؛ أشاد المفتش العام لوزارة الاتصال السيد أحمد بن زليخة الذي قرأ مداخلة باسم وزير الاتصال السيد جمال كعوان، بالدورة التي اعتبرها مبادرة تشاركية تتمحور حول «أحد أهم المواضيع التي توليها الدولة عناية خاصة»، لافتاً إلى أن «من شأن هذه الدورة أن تمنح الإعلاميين المشاركين أدوات العمل الضرورية للإلمام بحقوق الإنسان، والمساهمة باحترافية في ترقيتها، مع الرفع من درجة الوعي لدى المجتمع حول ضرورة احترام هذه القيم المثلى».

وحضر الافتتاح السيد مايكل كارناي، ممثل السفارة البريطانية بالجزائر، والذي أشاد بالإنجازات التي تقوم بها

البرنامج في إطار الإصلاحات الدستورية المخولة للمجلس والمتمثلة في التدريب في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز المعارف الخاصة بها

ضرورة التعاون فيما يتعلق بالتناول الإعلامي وتقديم الوجه الإنساني لأنشطة الإعلام الخاصة بحقوق الإنسان

الجزائر في مجال تعزيز نهج حقوق الإنسان في كافة المجالات.

من جهته؛ نوه ممثل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمكتب الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، السيد محمد شبانة، إلى الشراكة التي تربط الحكومة الجزائرية بشكل عام والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل خاص، والأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل ترقية حقوق الإنسان وتعزيز نهجها في كافة المجالات، مشيراً إلى أن الإعلام هو مرآة المجتمع وأن «العمل الإعلامي موجود وحاضر وضرورة للتعاون ما بين أجهزة الإعلام والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتناول الإعلامي وتقديم الوجه الإنساني لأنشطة الإعلام الخاصة بحقوق الإنسان».

وأديرت الجلسة الافتتاحية بإشراف السيد عبدالوهاب مرجانة، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشارك في الدورة ٢٢ مشاركاً ومشاركة (١٣ إناث و٩ ذكور) مثلوا من حيث المرجعية الإدارية المؤسسات الإعلامية العمومية والصحف الوطنية الرسمية والخاصة.

وقدم أوراق العمل كل من السيد بوزيد لزهاري رئيس اللجنة الدائمة للحقوق السياسية والمدنية، والذي ألقى محاضرة باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإطار المعاييري الدولي والوطني للمؤسسات الجزائرية لحقوق الإنسان، والسيد كمال المشرقي، الخبير الدولي الأردني في مجال حقوق الإنسان، والسيد محمد شما، الإعلامي والخبير الدولي الأردني في مجال حقوق الإنسان.

وأوصت الدورة بضرورة التركيز على الشراكة بين الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب الاستمرار في تنظيم دورات مشابهة للأسرة الإعلامية من أجل زيادة معارفهم وتطوير اتجاهاتهم نحو المسائل الحقوقية، وعقد دورة تدريب متدربين لمجموعة من ممثلي هيئات الإعلام المختلفة في مجال حقوق الإنسان لتدريب نظرائهم في الولايات، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية من خلال إنشاء شبكة بين الإعلاميين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واختتمت أعمال الورشة التدريبية بتسليم شهادات لجميع المشاركين من قبل السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحضور ممثل السفارة المملكة المتحدة بالجزائر، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.



دورة تدريبية حول الجرائم الالكترونية وحقوق الإنسان



ضمن الأنشطة المشتركة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبرامج القائمة على نهج حقوق الإنسان في أعمال الضبطية القضائية ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية في الجزائر؛ نُظمت بتاريخ ٢٤ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ دورة تدريبية حول «الجرائم الالكترونية وحقوق الإنسان» لفائدة ٢٠ مشاركاً من فئات العاملين في الأمن بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم وضباط من المديرية العامة للأمن الوطني.

وقالت السيدة فافا سيد لخضر بن زروقي، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمتها الافتتاحية للدورة، إن «من الضروري مكافحة الجريمة الالكترونية التي لها تأثيرات وخيمة على الأفراد وعلى المؤسسات العمومية».

وأكدت أن «المشرّع الجزائري لم يغفل هذا الجانب من الجرائم، حيث سن تشريعا خاصا بهذه الجريمة بواسطة القانون رقم ٠٤-١٥ المؤرخ في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٤ المعدل والمتمم لقانون العقوبات، لافتة إلى أن «هذا القانون تمم قانون العقوبات بقسم سابع مكرر عنوانه (المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات) وشمل المواد ٣٩٤ مكرر إلى ٣٩٤ مكرر ٧».

وأشارت «بن زروقي» إلى أن المادة ٣٩٣ مكرر تعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة، وبغرامة من ٥٠,٠٠٠ دينار جزائري إلى ١٠٠,٠٠٠ كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، مضيفة أن العقوبة تضاعَف إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، أو تخريب لنظام اشتغالها، بحيث تصبح الحبس من ستة أشهر إلى سنتين، ودفع غرامة من ٥٠,٠٠٠ دينار جزائري إلى ١٥٠,٠٠٠.

وقالت: «لقد شدد المشرع العقوبات في بعض الحالات، لا سيما إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات الخاضعة للقانون العام. ويعاقب القانون على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في المواد ٣٩٤ مكرر

المشرع الوطني شدد العقوبات خاصة إذا ما استهدفت الجريمة الأمن القومي

إلى ٣٩٤ مكرر ٣ بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها».

وتابعت: «تم جاء القانون رقم ٠٩ – ٠٤ المؤرخ في ٥ أغسطس ٢٠٠٩ المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. وهكذا وفقا لتدابير المادة ٣ منه؛ فإنه يمكن لمقتضيات حماية النظام العام أو لمستلزمات التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية، وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الالكترونية، وتجميع وتسجيل محتواها في حينها، والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية».

وأكدت «بن زروقي» على أهمية التكوين والتدريب اللذين من شأنهما تعزيز قدرات الإطارات الجزائرية، وذلك وفقاً لما أملت به الأمم المتحدة التي تولى أهمية بالغة لهما.

وفي السياق؛ حضر هذا الافتتاح السيد مرجانة عبد الوهاب، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد محمد شبانة مدير البرامج بالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

وهدفت الدورة التدريبية إلى تمكين المشاركين من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتعريفهم على الوسائل المستخدمة في الجرائم الالكترونية، وتدريبهم على الاستجابة الفعالة للتطورات في مجال الجرائم الالكترونية، إلى جانب تمكين المشاركين من تضمين المعايير الدولية وضمانات حقوق الإنسان وحماية المعطيات الشخصية والخاصة أثناء الإجراءات الضبطية؛ والسعي لتنفيذ برامج توعية حول خطورة وسائل التواصل الالكتروني والأمن السيبراني، وتمكين المشاركين من متابعة أثر وأدلة الجرائم وحفظها، علاوة على متابعة المجرمين.

ومن الأهداف الفرعية للدورة؛ التعرف على أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الاستجابة للمعايير الدولية وضمان إدماجها في كافة برامج وإجراءات مكافحة الجريمة الالكترونية، بالإضافة إلى تأكيد التدريب المتخصص لكافة العاملين في مجال الأمن السيبراني، وتطوير تعامل المتخصصين في الاستجابة للتطورات السريعة في مجال الأمن السيبراني.

وشارك في أعمال الورشة التدريبية ٢٠ شخصا خمسة منهم يمثلون وزارة الداخلية والبقية يمثلون المديرية العامة للأمن الوطني.

وقام بعملية التدريب خبيران في الأمن السيبراني، هما الدكتور بلال القضاة، وهو خبير أردني في أمن الشبكات والمعلومات والأمن السيبراني، والملازم أول وائل المومني، وهو ضابط في وحدة الجرائم الالكترونية في مديرية الأمن العام في الأردن وخبير في التحقيق في الجرائم الالكترونية.

وتناولت الورشة خلال يومي انعقادها مقدمة في تكنولوجيا الاتصال (الحاسب الآلي، الشبكات، وسائط الاتصال)، ومقدمة عن الجرائم الالكترونية (الدوافع والغايات)، كما استعرضت الإطار القانوني الدولي في مكافحة الجرائم الالكترونية، والجرم الالكتروني وانتهاك الخصوصية، فضلاً عن المعلوماتية ضمن الوسائط المحمولة (الحواسيب والفضاء المفتوح السيبراني)، وحق نشر المعلومة والحصول عليها في الفضاء الالكتروني، وأصول النشر (أخطاء تؤدي إلى جريمة)، والخصوصية (الحفاظ عليها، انتهاكها)، علاوة على المنصات الاجتماعية ودورها في انتهاك الخصوصية وارتكاب الجرم الالكتروني، وأنواع الجرائم الالكترونية وتصنيفاتها، ودوافع ارتكاب الجرم وتصنيفات مرتكبيه، إلى جانب أساليب ارتكاب الفعل الجرمي باستخدام الوسائل التكنولوجية (الفايروسات، الاختراق، التغرير، التنكر..)، والتحقيق في الجرائم الالكترونية من منظور حقوق الإنسان، والبحث الجنائي الرقمي والأدلة، والبحث الجنائي الرقمي (مقدمة وتعريفات)، وأساليب جمع المعلومات (التعرف عليها والربط بين الأدلة)، بالإضافة إلى حفظ الدليل الرقمي وتقديمه، وإخفاء الأدلة وتزويرها.

وأوصت الدورة التدريبية بضرورة تنفيذ ورشة متقدمة حول الأمن السيبراني وشبكات المعلومات، وتطبيقات عملية حول تحليل البيانات والأدلة الجنائية الرقمية وحفظها.

أهمية التدريب لتعزيز قدرات الإطارات الجزائرية وفقاً لما أملت به الأمم المتحدة

اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي لمنتدى آسيا والمحيط الهادي ومؤتمر حول المساواة بهونغ كونغ





سلطنة عُمان

شاركت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي لمنتدى آسيا والمحيط الهادي، والذي انعقد في هونج كونج بجمهورية الصين الشعبية.

وناقش الاجتماع إنجازات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للمنتدى، والتحديات التي تواجهها، كما تم إشراك العديد من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة في مناقشة القضايا والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة موضوع حقوق الإنسان والأعمال.

كما جرى خلال الاجتماع انتخاب قطر ممثلة باللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان لمنصب نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنصب سكرتير التحالف العالمي، وعضو المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى منصب عضو مجلس الحكماء لمنتدى آسيا والباسفيك، كما تم التصويت على مكان الاجتماع القادم للمنتدى والذي سيقام في كوريا الجنوبية.

كما شاركت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في فعاليات المؤتمر الإقليمي حول المساواة بتنظيم من منتدى آسيا والمحيط الهادي ومفوضية الفرص المتساوية بهونغ كونغ، والذي تم خلاله دعوة العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين والإقليميين للمشاركة في هذا المؤتمر، حيث تطرق إلى موضوعات تخص ذوي الإعاقة والعمال الأجانب، وتحديد مفهوم النوع الاجتماعي، والأفكار النمطية حول المرأة والتي تبعدها عن المساواة، وغيرها من الموضوعات.

تحديد مفهوم النوع الاجتماعي والأفكار النمطية حول المرأة

«العُمانية لحقوق الإنسان» تشارك في المؤتمر الدولي الثالث عشر للمؤسسات الوطنية



شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بوفد يترأسه رئيس اللجنة المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني، في فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي أقيم برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس في أكتوبر الماضي بمدينة مراكش.

ونظم المؤتمر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في إطار الذكرى ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى ٢٥ لاعتماد مبادئ باريس وتأسيس الشبكة العالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذكرى ٢٠ للإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وحضر المؤتمر قرابة ٣٠٠ مشارك، من بينهم رؤساء وممثلي ١٠٠ مؤسسة شاركت اللجنة لحقوق الإنسان (يضم ١٢١ مؤسسة)، بالإضافة إلى خبراء مستقلين بالأمم المتحدة، وخبراء آليات وأنظمة إقليمية لحقوق الإنسان، وممثلي هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية.

وناقش المؤتمر الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توسيع الفضاء المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على المرأة.

وعلى هامش المؤتمر؛ التقى المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني، بسعادة إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق بين اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب في الموضوعات المتصلة بحقوق الإنسان، وتدعيم كل ما من شأنه تبادل الخبرات في مجالات حقوق الإنسان.

كما تم خلال اللقاء الاتفاق على استفادة اللجنة من البرامج التدريبية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وإرسال بعض خبراء التدريب إلى السلطنة للمساهمة في تدريب وتعزيز قدرات عدد من موظفي اللجنة في مجال إعداد التقارير.

ومن جانب آخر؛ قام وفد اللجنة بزيارة المركز الإقليمي المغربي لحقوق الإنسان بمدينة مراكش، واطلع على آلية العمل بالمركز، والخدمات التي يقدمها في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبحث مع القائمين على المركز تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الاتفاق على استفادة اللجنة من البرامج التدريبية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب

«العمانية لحقوق الإنسان» تشارك في اجتماع الجمعية العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في اجتماع الجمعية العامة الخامس عشر للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاورات الإقليمية التي أقيمت في العاصمة المصرية القاهرة حول تحديث استراتيجية الشبكة العربية للأعوام القادمة، وذلك بوفد ترأسه رئيس اللجنة المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني، وسط مشاركة واسعة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ووجه الحوسني التهنئة للمجلس القومي لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية ممثلاً برئيسه معالي الدكتور محمد فايق، بمناسبة رئاسته الدورة الحالية للشبكة العربية، وشكر سعادة فافا زروقي رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجمهورية الجزائر على ما بذلته من جهود مقدرة خلال العام الماضي أثناء ترؤسها الشبكة، وبارك للأشقاء في دولة الكويت على إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان، والأشقاء في الجمهورية اللبنانية على إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان.

وخلال الاجتماع؛ قدمت المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة أوراق عمل، بينت من خلالها المستجدات والتحديات التي تواجهها؛ ليستفاد منها عند العمل على تحديث استراتيجية الشبكة للأعوام القادمة.

الحوسني يلتقي بممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان

التقى المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، بسعادة محمد النسور رئيس مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة الخامسة عشرة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة في العاصمة المصرية القاهرة.

وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق بين اللجنة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الموضوعات المتصلة بحقوق الإنسان، وتدعيم كل ما من شأنه تبادل الخبرات وخاصة في مجال التدريب.

من جانبه؛ أعرب النسور عن ارتياحه لعمل اللجنة، واستعداد المفوضية السامية لتقديم الدعم والمساندة في مختلف المجالات الحقوقية.

ويلتقي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر

التقى المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، بمعالي الدكتور محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تم خلال اللقاء التباحث حول الموضوعات المشتركة، والاتفاق على تعزيز التعاون الوثيق الذي يربط الجانبين.

وأعرب فايق عن سعادته للتعاون بين اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية الشقيقة، واستعداده لمزيد من التنسيق وتبادل الخبرات في الموضوعات المتصلة بحقوق الإنسان.

المشاركة في مؤتمر «٧٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»



الموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان ودور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر قضايا حقوق الإنسان

شاركت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ممثلة بأمينها العام الدكتور عبيد بن سعيد الشقصي، في مؤتمر «٧٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي عقد في الجمهورية التركية خلال الفترة ٦–٧ نوفمبر ٢٠١٨.

وشارك في المؤتمر أكثر من ٢٠ متحدثا يمثلون مؤسسات دولية كمنظمة اليونسكو والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ومؤسسات قضائية وحقوقية من تركيا وخارجها.

وقدم أمين عام اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ورقة عمل عن الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سبل نشر ثقافة حقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق.

وتطرقت الورقة إلى مجموعة من التحديات، من بينها نشر ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعات فيها مجموعات كبيرة من الوافدين الذين يتحدثون لغات مختلفة، والموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان، ودور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر قضايا حقوق الإنسان وكيفية تعاطي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها.

كما تناولت الورقة تعاطي المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان مع الإعلام، وكتابتها للتقارير عن أوضاع حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الأمين العام جاءت بدعوة من كرسي اليونسكو ومركز حقوق الإنسان بجامعة مالتبا في مدينة إسطنبول.

وناقش المؤتمر أيضاً محاور أخرى مختلفة، من بينها برامج تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، والتحديات المستقبلية لحقوق الإنسان، وحق الحصول على الغذاء، وحماية الناس من الفقر، وقضايا التمييز والمهاجرين واللاجئين.

دورة تدريبية لموظفي اللجنة العمانية لحقوق الإنسان لتعزيز مهارات البحث العلمي



أقامت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بالسلطنة، دورة تدريبية لعدد من موظفيها في قاعة التدريب بمقر اللجنة؛ استمرت لأسبوع.

وشمل برنامج الدورة محاور مختلفة تناولت الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي، وخطوات إجراء البحث، وجمع البيانات وتحليلها، وتوثيق مصادر البحث العلمي، ومعوقاته.

وتسعى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من خلال هذه الدورات التدريبية إلى تطوير وصقل مستوى العمل لدى الموظفين، وإكسابهم المهارات والخبرات المختلفة في إعداد البحوث العلمية ومختلف الجوانب المتعلقة بتطوير أدائهم الوظيفي.

محاضرة عن حقوق الطفل في مدرسة «مدرستي» الخاصة

أقامت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان محاضرة توعوية عن حقوق الطفل لمعلمي مدرسة «مدرستي» الخاصة بمحافظة مسقط، وذلك ضمن أنشطة المدرسة التربوية والتعليمية في تنمية معارف الكادر الوظيفي لديها حول حقوق الأطفال.

وقدم المحاضرة أحمد بن ناصر الراشدي مدير دائرة الرصد وتلقي البلاغات باللجنة، والذي عرّف الحاضرين باللجنة العمانية لحقوق الإنسان ومهامها واختصاصاتها، مشيراً بالحديث على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبرتوكولات الاختيارية لهذه الاتفاقية وانضمام السلطنة لها، بالإضافة إلى أهم التدابير التي اتخذتها السلطنة حول اتفاقية حقوق الطفل لضمان حماية وتمتع الأطفال بحقوقهم، والتي منها إصدار القانون العماني للطفل.

واختتمت المحاضرة بنقاشات هادفة أثرت الموضوع، كما تم توزيع أهم إصدارات اللجنة حول حقوق الطفل على الحضور.



وتهدف اللجنة من خلال هذه المحاضرات إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص، إيمانا منها بدور المدرسة الحيوي في حياة الطفل، كونها بيئة تستقطب فئات الأطفال المختلفة، وتغرس فيهم مبادئ حياتية كثيرة.

جهود الهيئة المستقلة في انضمام دولة فلسطين للبروتوكول الخاص بالوقاية من التعذيب





فلسطين

المطالبة بإصدار القانون الخاص بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

منذ انضمام دولة فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب؛ سعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جاهدة من أجل الانضمام إلى البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وبالفعل فقد تكللت جهود الهيئة بهذا الانضمام نهاية ٢٠١٧، والذي ينص على إنشاء آلية وطنية لمناهضة التعذيب في دولة فلسطين.

ونظراً للدور المركزي والهام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؛ فقد أعدت وزارة الداخلية الفلسطينية وثيقة مرجعية تم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء، تنص على أن يرأس هذه الآلية الوطنية مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية، والتي من المتوقع أن تستمر لمدة ثلاث سنوات.

كما تنص الوثيقة على تشكيل لجنة لصياغة قرار بقانون خاص للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تكون الهيئة عضواً فيها، علاوة على ذلك فإن الهيئة ستكون ممثلة في لجنة وضع معايير واختيار مفوضي الآلية.

وستوقع الهيئة لاحقاً مذكرة تفاهم مع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تقوم الهيئة بموجبها بتوفير الدعم المادي واللوجستي، واستقدام الخبرات المحلية والإقليمية والدولية، علاوة على العمل على الترويج للآلية من خلال وسائل الإعلام، وحملات التوعية والتدريب، ووضع المناهج والسبل التدريبية والارشادية لعمل هذه الآلية.

كما تقوم الهيئة وبالتعاون مع وزارة الداخلية بإدارة المشاورات الوطنية ما بين الحكومة والمجتمع المدني الفلسطيني في مجال الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب.

وانطلاقاً من هذه الجهود؛ فقد نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة إقليمية خاصة بإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من

التعذيب في دولة فلسطين، نظمتها بالعاصمة الأردنية عمان في أيار الماضي، واستمرت ليومين.

وشددت الندوة على ضرورة إصدار القانون الخاص بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب خلال السنة الأولى من التوقيع على البروتوكول الاختياري، بما يكفل الاستقلالية والتوازن بين الجنسين، وتوفير الموارد الكافية لعملها، وصلاحية زيارة مراكز الاحتجاز دون قيود، وحماية الشهود والمبلغين، ودورها الوقائي، وغيرها من المعايير التي نص عليها البروتوكول الاختياري، بالإضافة إلى ضرورة التزام وزارة الداخلية وأية جهة لها صلاحية الاحتجاز بالتعاون مع الآلية في تسهيل زيارات الآلية، واللقاء مع المحتجزين والاطلاع على سجلاتهم دون قيود.

وشارك في هذه الندوة ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل والصحة والتنمية الاجتماعية، والأجهزة الأمنية، وجهاز الشرطة، والخدمات الطبية العسكرية، والنيابة العامة، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية، ونقابة المحامين، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات والمراكز الوطنية لحقوق الإنسان في كل من العراق والأردن، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وعدد من الخبراء في مجال الآليات الوطنية من عدة دول عربية وأجنبية.

وتضمنت أعمال الندوة عدة جلسات ومجموعات عمل؛ تم خلالها عرض ونقاش النموذج الفلسطيني المتبنى لإنشاء الآلية الوطنية الفلسطينية للوقاية من التعذيب، والذي تم إعداده بالتعاون ما بين الهيئة المستقلة ووزارة الداخلية.

الجلسة الافتتاحية

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للندوة كل من الأستاذ عصام يونس المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، والدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة، والأستاذة تغريد جبر المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأستاذة هيثم عرار منسقة وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية ومنسقة المشاورات الوطنية لإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والأستاذ جيمس هينين رئيس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واعتبر الأستاذ يونس أن مصادقة فلسطين على الاتفاقيات الدولية والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب؛ تشكل خطوة هامة على طريق تحقيق الكرامة الإنسانية التي

من الجهات التي شاركت في الندوة ممثلون من وزارات الداخلية والعدل والصحة والتنمية الاجتماعية والأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة والخدمات الطبية العسكرية



إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب

يجب أن يتمتع بها المواطن الفلسطيني الذي يستحق العيش بكرامة وحرية، مشيراً إلى أن الهيئة هي الجهة التي تزور مراكز الاحتجاز والتوقيف.

من جانبه؛ أكد الدكتور الدويك على أهمية انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية، وعلى وجه الخصوص البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وكذلك البروتوكول الاختياري لإلغاء عقوبة الإعدام، مشيراً إلى ضرورة المشاورات الوطنية التي تشارك فيها الهيئة والمؤسسة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين؛ بهدف إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

بدورها؛ أشادت الأستاذة جبر بالطريقة التي تعمل فيها دولة فلسطين على إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، كون وزارة الداخلية هي التي تقود هذه المشاورات في الوقت الذي تشرف فيه على مراكز الاحتجاز والتوقيف، علاوة على سرعة المباشرة في إنشاء هذه الآلية.

أما الأستاذة عرار فأشادت بالشراكة الحقيقية التي تعمل بها وزارة الداخلية مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، مؤكدة أن دولة فلسطين ستعمل على إنشاء الآلية وتطبيقها.

من جهته؛ تحدث الأستاذ هينين عن التحديات التي ستواجه إنشاء الآلية «ولعل من أبرزها الجانب القانوني التشريعي، والموارد البشرية والمالية، والاستقلالية التي ستتمتع بها هذه الآلية» كما قال.

وتضمن عمل المجموعات تحليلاً لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات لهذه الآلية، علاوة على استعراض وتقديم نماذج دولية لآليات الوقاية من التعذيب في كل من جورجيا واليونان وأرمينيا وفرنسا.

واستعرض البروفيسور سير مالكولم إيفانز من اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛ إطار العمل الخاص بتطوير الآليات الوقائية الوطني.

وقدمت السيدة ياسمين شمس مسؤول البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا APT، عرضاً حول الرقابة والتفتيش الفعال على أماكن الاحتجاز. وقدم السيد عظمات شاميلوف المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في آسيا الوسطى، عرضاً بعنوان «الوقاية من التعذيب.. الاعتبارات والدروس المستفادة من آسيا الوسطى».

وفي ختام أعمال الندوة؛ كرمت الهيئة السيد هيثم الشبلي نائب المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك للجهود التي بذلها طاقم المنظمة في سبيل إنجاح هذه الندوة.





مصر

«القومي لحقوق الإنسان» يقيم برنامج تدريب المدربين TOT

أقام المجلس القومي لحقوق الإنسان برنامج تدريب المدربين TOT، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ومؤسسة equitas الكندية والاتحاد الأوروبي.

ويستهدف هذا التدريب رفع قدرات الباحثين في المجلس ليقوموا بالتدريب في مجال التربية على حقوق الإنسان وفق منهجية ألعاب



حقوق الإنسان للأطفال في المرحلة العمرية من سن ٨ سنوات إلى ١٢ سنة.

إقامة فعالية للاحتفال بمرور ٧٠ عاما على «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»



نظم المجلس القومي احتفالية بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الإنمائي الألمانية بالقاهرة. وتحدث رئيس المجلس الأستاذ محمد فائق عن مسيرة حقوق الإنسان فى ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ والذي شاركت مصر في صياغته.

«القومي لحقوق الإنسان بمصر» يقيم أسبوعاً تثقيفياً



أقام المجلس القومي لحقوق الإنسان أسبوعاً تثقيفياً حول حقوق الإنسان في محافظتي بورسعيد ودمياط، وذلك في إطار استراتيجية المجلس وخطة عمله التنفيذية في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بكافة محافظات الجمهورية وجميع قطاعات المجتمع.

وتضمن الأسبوع دورة تدريبية في أسياسات حقوق الإنسان لإعداد وتأهيل الكوادر الحكومية بالمحافظة، ولقاءات مع منظمات المجتمع المدني، وأخرى مع المواطنين، بالإضافة إلى لقاءات مع طلاب المدارس الابتدائية الحكومية للتعرف على منظومة القيم الأساسية لحقوق الإنسان.

دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية





الأستاذ غفار العلي
المستشار القانوني للشبكة العربية

يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي العرفي، والذي نص في المادة ٥ منه على أنه" لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»،ويؤكد أيضاً على حق الأشخاص في الحصول على وسيلة انتصاف فعالة في حال انتهاك حقوقهم.

وأتت المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونصت على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

ثم أتت اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي تعتبر الأكثر شمولاً من بين المعاهدات الدولية التي تتعامل مع التعذيب، إذ تتضمن سلسلة من الأحكام المهمة فيما يخص الحظر المطلق للتعذيب، كما أنها أنشأت لجنة مناهضة التعذيب لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف للالتزامات الواقعة عليها بموجب المعاهدة، ويحدد البروتوكول الاختياري الملحق بها آلية لمساعدة الدول الأطراف للوفاء بهذه الالتزامات من خلال إنشاء نظام قوامه زيارات منتظمة لأماكن الاحتجاز، تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة.

حظر التعذيب

يحتل حظر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة مكانة خاصة في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ويعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، ويلغي أي نص يتعارض معه، فحظر التعذيب هو حظر مطلق ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، ويشكل هذا الحظر مبدأ غير قابل للتقييد. ولكن رغم وجود إلزام على الدول بمنع التعذيب؛ إلا أنها نادراً ما تنفذه في الواقع العملي، فتارة تتغاضى عنه بدواعي الضرورات الأمنية ومكافحة الإرهاب، أو بسبب حالة الحرب أو إعلان حالة الطوارئ، ناهيك عن التباس مفهوم منع التعذيب لدى كثير من الدول.

تحتل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقاً لمبادئ باريس لعام ٩٣، موقعاً فريداً في دولها وفي المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وذلك يعود للدور الذي تلعبه بوصفها جسر الوصل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، وبين حكوماتها والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وذلك كونها الآلية الوطنية المستقلة

ذات الولاية الواسعة التي تشمل جميع الحقوق المعترف بها دولياً، وهذا ما يميزها عن المؤسسات التي تم إنشاؤها عن مجال محدد من مجالات حقوق الإنسان.

وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدها، بالتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وذلك بدعم من دولها التي أنشأتها بمقتضى الدستور أو بقانون تصدره الهيئة التشريعية. ويتعلق التعزيز بالتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان التي يستحقها البشر، وهو موجه نحو الوفاء بحقوق الإنسان، وتتعلق الحماية بمنع انتهاك حقوق الإنسان أو استمرار انتهاكها.

مسؤولية الدولة

تتحمل الدولة المسؤولية الأساسية عن منع التعذيب، وبذلك تكون ملتزمة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تشكل عنصراً أساسياً في أي نظام وطني قوي لحماية حقوق الإنسان؛ أن تلعب دوراً حاسماً من خلال ضمان تمسك الدولة بهذا الالتزام، على أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع جميع مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

وتستطيع المؤسسات الوطنية، وفق ما تراه مبادئ باريس، المساهمة في وضع إطار قانوني فعال لمناهضة ومنع التعذيب، من خلال (تشجيع الدولة على التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ثم تعديل قوانينها الوطنية وفق نص المعاهدة التي انضمت وصدقت عليها، والدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية لجعل التعذيب جريمة جنائية ومنع الموظفين العموميين من استخدامه).

وتستطيع المساهمة في تنفيذ الإطار القانوني من خلال (مراجعة إجراءات الاحتجاز، والتحقيق في مزاعم التعذيب، والمساهمة في برامج التدريب الموجهة للموظفين العموميين المعنيين).

وتستطيع المساهمة في آليات الرقابة، من خلال (التعاون مع الهيئات الدولية، ومراقبة أماكن الاحتجاز، وتعزيز الوعي العام، وإبطال محاولات تبرير التعذيب).

وأخيراً؛ يمكن للمؤسسات الوطنية مراقبة مدى التزام الدولة المنضمة لاتفاقية مناهضة التعذيب، بإدراج معلومات عن حظر ومنع التعذيب في برامج التدريب المقدمة للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من الموظفين العموميين، ولها أن تساهم في تطوير أو مراجعة المناهج، وذلك بالتعاون مع جهات التدريب المعنية.

دور الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها

بعد العرض المختصر لبعض جوانب دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفق مبادئ باريس بمجال مناهضة ومنع التعذيب؛ أعرض دور الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها السابقة واللاحقة، بما يتقاطع مع تحقيق مهام وأهداف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية في هذا المجال. وقبل ذلك؛ أود باختصار أن أعرّف بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

أنشأت المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان؛ الشبكة العربية، باجتماعها السابع في نواكشوط أبريل ٢٠١١ بهدف تعزيز حقوق الإنسان وتنميتها وحمايتها واحترامها.

وتتوزع الشبكة العربية بين القارتين الآسيوية والإفريقية، وتضم جميع المؤسسات الوطنية العربية بكلا القارتين والبالغة ١٥ مؤسسة، وتتألف الشبكة من ثلاثة أجهزة هي: الجمعية العامة، واللجنة التنفيذية، والإدارة العامة.

وبالاجتماع الدوري السنوي للجمعية العامة؛ تنتقل رئاسة الشبكة بصورة دورية بين المؤسسات الأعضاء بالشبكة من ذوي العضوية الكاملة. أما اللجنة التنفيذية؛ فيُنتخب أعضاؤها من قبل الجمعية العامة لمدة أربع سنوات، بواقع أربع مؤسسات أعضاء باللجنة التنفيذية، لتمثل كل منها إقليما من الأقاليم الأربعة للوطن العربي.

وأخيراً لا بد من التنويه إلى أن مقر الشبكة وإدارتها العامة في مدينة

تتحمل الدولة المسؤولية الأساسية في منع التعذيب

الدوحة، وذلك وفق نظامها الأساسي، ويدير الإدارة العامة مديراً تنفيذياً يعين من قبل اللجنة التنفيذية وفق الأصول.

برامج وفعاليات سابقة

بعد التعريف بالشبكة العربية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمناهضة ومنع التعذيب؛ سأعرض بعض البرامج والفعاليات التي نظمتها الشبكة العربية أو شاركت في تنظيمها، والتي تصب بجزء منها في خانة رفع قدرات المؤسسات الأعضاء بمجال الرصد والاستقصاء، وغير ذلك من المهارات التي تمكنها من الاضطلاع بدورها بمناهضة ومنع التعذيب، والجزء الآخر يتناول توضيح المفاهيم ومقاربتها مع مفاهيم حقوق الإنسان، وكمثال الأمن وحقوق الإنسان وتحديات تحقيق الأمن في إطار حماية حقوق الإنسان، والتأكيد على العلاقة المترابطة بينهما.

شاركت الشبكة العربية في تاريخ ٣-٤ يونيو ٢٠١٣ بتنظيم «المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية»، والذي وصى بتطوير المواثيق والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة العربية، وبتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤ عن طريق وضع بروتوكولات إضافية ملحقة، بما يشمل بعض قضايا حقوق الإنسان، وأذكر منها: الوقاية من التعذيب، واللاجئين، والاختفاء القسري، والعدالة الانتقالية.

ثم شاركت الشبكة بتنظيم المؤتمر الدولي حول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والذي نظم بالبحرين في ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤، كآلية إقليمية تسعى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

كما شاركت بتاريخ ٥-٦ نوفمبر ٢٠١٤ بتنظيم المؤتمر الدولي الأول حول «تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية» والذي عقد بالدوحة. وكمتابعة لتوصيات المؤتمر الأول؛ شاركت الشبكة بتنظيم المؤتمر الثاني لتحديات الأمن وحقوق الإنسان، الذي انعقد في مقر مجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة ٣-٢٠١٥/١١/٤، وكان مؤتمراً مشتركاً بين ممثلي وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، وأذكر بعض توصيات المؤتمر التي تتصل بشكل مباشر مع موضوع مؤتمرنا هذا:

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين وزارات الداخلية بالدول العربية وبين منظمات المجتمع المدني في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة.

دعوة الجهات المعنية بجامعة الدول العربية إلى إعداد دراسة حول القوانين الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب ومدى انسجامها مع المعايير الدولية وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

دعوة الدول الأعضاء إلى توجيه الدعوة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للمشاركة في اللجان المستقلة التي تشكلها للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في المجال الأمني.

دعوة الدول الأعضاء إلى الاستمرار في وضع وتطوير برامج تدريبية للعاملين على إنفاذ القانون في مجال حماية وصيانة حقوق الإنسان، وكذلك تدريب المدربين في هذا المجال.

النظر في تطوير مدونة قواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، على نحو يستوعب المتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ إعداد هاتين المدونتين، والتعديلات المقترحة من جانب المشاركين في ورشة العمل التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٩ -٣٠ /١٠/٢٠١٥ (وكانت الشبكة العربية من بين المشاركين بهذه الورشة).

تعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية، وفق ما يقتضيه القانون، بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.

دعوة لجنة حقوق الإنسان العربية (آلية الميثاق) إلى تزويد المؤتمر المقبل بتقييم حول مدى تنفيذ توصياتها الصادرة للدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال المراجعة الدورية لتقارير هذه الدول، فيما يتعلق

أهمية النظر في تطوير مدونة قواعد سلوك رجل الأمن العربي، والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدين من مجلس وزراء الداخلية العرب

بمكافحة التعذيب والمحاكمة العادلة والحريات العامة.

ونظمت الإدارة العامة للشبكة العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب؛ ورشة عمل حول «الإرهاب وحماية حقوق الإنسان» بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٣ في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وأكدت الورشة أن معظم استراتيجيات مكافحة الإرهاب، لا سيما في البلدان العربية، وهي تسعى لضمان حق حيوي؛ كثيراً ما تَنْتَهِكُ حقوقاً أساسية أخرى، ومن أبرز الحقوق التي عادةً ما يجري النيل منها في إطار إعمال استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومنعه والوقاية منه؛ الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في محاكمة عادلة، والحق في عدم اقتحام الخصوصية، والحق في حرية التعبير، والحق في حرية التفكير والمعتقد، وفي الحرية الدينية، وفي التجمع السلمي، وفي تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب، وفي سيادة القانون.

وركز المشاركون في نقاشاتهم على عدة عناوين؛ أذكر أهم ما يتقاطع منها مباشرة مع موضوع مؤتمرنا هذا:

تعريف صانعي القرار والعاملين في مكافحة الإرهاب بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان التي عليهم الالتزام بها عند وضع وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف والوقاية منه.

تحديد كيف يمكن مواجهة الأعمال الإرهابية بطرق لا تتعارض مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

العلاقة بين الظروف المواتية للإرهاب وعدم الوفاء بحقوق الإنسان.

وكذلك؛ في إطار رفع وبناء وتعزيز قدرات المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية؛ نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية بالتعاون مع شركائها عددا من ورش العمل حول «سبل وآليات التفاعل مع هيئات المعاهدات، وإعداد التقارير للجان هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل/التقرير الموازي».

ونظمت ورشة عمل حول «الوقاية من التطرف العنيف» والتي تناول فيها المحاضرون والمشاركون موضوع السجون والتعذيب كأحد أسباب التطرف العنيف، حيث أضحى السجن منبت التنظيمات الإرهابية، وذلك نتيجة لسوء المعاملة والتعذيب.

ونظمت أيضاً ورشة عمل تدريبية حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، واستقبال الشكاوى ومتابعتها»، وتناولت الورشة عددا من المواضيع التي تتقاطع مع موضوع مؤتمرنا هذا، أذكر منها: (المعايير الدولية المتعلقة بمسؤولية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على صعيد رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للرصد وجمع المعلومات – إجراء المقابلات، وزيارة أماكن الاحتجاز – تقصي الحقائق وجمع الاستدلالات).

برامج وفعاليات لاحقة

استكمالاً لما بدأته الشبكة العربية بخصوص بناء ورفع قدرات المؤسسات العربية الوطنية لحقوق الإنسان؛ ستنظم الشبكة العربية هذه السنة بالتعاون مع شركائها والمؤسسات الأعضاء عددا من ورش العمل؛ لرفع قدرات المؤسسات العربية بالتعاون مع الآليات التعاهدية وغير التعاهدية، كما ستنظم ورشة عمل تدريبية في جيبوتي بالتعاون مع المفوضية السامية والمنظمة الجنائية الدولية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي (عضو الشبكة) تستهدف من خلالها ناظري السجون في جيبوتي؛ لتعريفهم وتدريبهم على معايير معاملة نزلاء السجون.

وسوف تلحظ الشبكة ضمن برامجها للسنوات القادمة؛ موضوع رفع قدرات المؤسسات الوطنية بالوقاية من التعذيب ورصده وزيارة أماكن الاحتجاز والتعاون مع الآليات التعاهدية وغير التعاهدية بهذا الصدد وتقديم التقارير لها.

وفي النهاية؛ أود أن أؤكد على انفتاح الشبكة على التعاون معكم بخصوص هذا الموضوع وكافة مجالات حقوق الإنسان، وأرجو أن أكون قد وفقت بعرضي هذا، وأتمنى لكم ولجميع الزملاء التوفيق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كيفية إمكانية مو اجهة الإرهابية بطرق لا تتعارض مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية

وضع خطة قومية.. تقديم مقترحات وتوصيات.. إبداء الرأي.. تلقي الشكاوى.. متابعة تطبيق الاتفاقيات



نشأة المجلس وأهدافه:

أنشئ المجلس القومي لحقوق الإنسان بموجب قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣.

ويهدف المجلس إلى:

١- وضع خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان في مصر، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة.

٢- تقديم مقترحات وتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، ودعمها، وتطويرها إلى نحو أفضل.

٣- إبداء الرأي والمقترحات والتوصيات اللازمة فيما يعرض على المجلس أو يحال إليه من السلطات والجهات المختصة، بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٤- تلقى الشكاوى في مجال حماية حقوق الإنسان، ودراستها، وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.

٥- متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتقدم إلى الجهات المعنية بالمقترحات والملاحظات والتوصيات اللازمة

لسلامة التطبيق.

٦- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان فيما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاتها به.

٧- المشاركة ضمن الوفود المصرية في المحافل، وفي اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

٨- الإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان، تطبيقاً لاتفاقيات دولية، وفي الرد على استفسارات هذه الجهات حول هذا الشأن.

٩- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون في هذا المجال مع كل من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وغيرهما من المجالس والهيئات ذات الشأن.

١٠- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بها، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف.

١١- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، أو في الأحداث ذات الصلة بها.

١٢- تقديم المقترحات اللازمة لدعم القدرات المؤسسية والفنية في مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعداد الفني، والتدريب للعاملين في مؤسسات الدولة ذات الصلة بالحريات العامة وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لرفع كفاءاتهم.

١٣- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته.

١٤- إصدار تقارير عن أوضاع وتطور جهود مصر في مجال حقوق الإنسان على المستويين الحكومي والشعبي.

رابط قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان: http://bit.ly/2RjwSGH

التعاون مع المنظمات.. المشاركة ضمن الوفود المصرية.. الإسهام في إعداد التقارير.. التنسيق مع مؤسسات الدولة.. العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان.. عقد المؤتمرات.. تقديم المقترحات اللازمة.. إصدار النشرات والمجلات.. إصدار التقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر



في حوار لمجلة «الشبكة العربية» رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان:

الشبكة إنجاز هام يجب دعمه وتواصله



حوار: ضياء الدين عباس

عازمون على تطوير علاقات التعاون مع الشبكة العربية وتقوية أواصرها

المعهد العربي لحقوق الإنسان منظمة عربية مستقلة وغير حكومية مقرها في تونس. تأسس في عام ١٩٨٩ بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونال الجائزة الدولية التابعة لليونسكو من أجل التعليم في مجال حقوق الإنسان لعام ١٩٩٢.

سعى المعهد العربي لحقوق الإنسان إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتقويم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، وتعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة.

وفي ديسمبر ٢٠١٦ وقعت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، بهدف العمل لوضع آلية للتعاون المشترك بين الطرفين على نحو يعزز دور كل منهما، ويوطد التنسيق بينهما، وبما يخدم أهداف تبادل الخبرات وفقاً لأهدافهما ومجالات اختصاصاتهما.

ولإلقاء الضوء على دور المعهد العربي في تعزيز حقوق الإنسان، وشراكته مع الشبكة العربية، وغير ذلك من المحاور؛ أجرت مجلة "الشبكة العربية» هذا الحوار مع السيد عبدالباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي:

◆ ما هي طبيعة الشراكة بينكم وبين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مذكرة التفاهم؟

– المعهد العربي لحقوق الإنسان قدم الدعم للعديد من المؤسسات الوطنية عند إنشائها للنهوض بقدراتها، من خلال التدريب والبحوث وغيرها من الأنشطة. ونحن نعتبر إنشاء الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان انجازاً كبيراً لكونها تشبك بين المؤسسات، مما يساعدها على تبادل الخبرات والتجارب وإقامة مشاريع مختلفة.

وبطبيعة الحال؛ فإن الشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان تدعم هذا التوجه، ومذكرة التفاهم التي وقعناها تحتوي على مجموعة من المحاور؛ أهمها القيام بدورات تدريبية مشتركة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها، والقيام بدراسات تعنى بقضايا حقوق الإنسان وبكيفية النهوض بحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وبالتأكيد سيكون لهذه الشراكة انعكاس جيد على النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مختلف البلدان العربية.

وكانت هنالك أنشطة مشتركة مع المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة، كما قمنا بعقد بعض الدورات التدريبية، وكذلك شاركتنا الشبكة العربية التعريف بنفسها وأنشطتها ورسالتها في دورة عنبتاوي التدريبية، وهي مناسبة هامة على المستوى العربي.

ونحن نعزم على المزيد من تعميق التعاون مع الشبكة العربية في المناسبات القادمة لتطوير البرامج التدريبية المشتركة، حيث سننظم بعض الأنشطة في مجال تعليم حقوق الإنسان.

◆ هل لدى المعهد العربي توجه لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

– بالطبع؛ هذا هو الهدف الأساسي من إنشاء المعهد، فهو في خدمة كافة المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وله أنشطة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والمواطنين.

ونحن نرى أن دعمنا للمؤسسات الوطنية سيساعد هذه المؤسسات على الاقتراب أكثر من قضايا حقوق الإنسان، ثم تطوير قدراتها على مستوى المقترحات العملية، لأن هذه المؤسسات الوطنية مطالبة بأن تكون فاعلة وقريبة من الناس بحيث تحل مشاكلهم، وتبني السياسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وتساعد الحكومات على تطوير حقوق الإنسان.

ونحن في المعهد العربي عازمون على أن نقدم خبرتنا المتواضعة من أجل أن تصبح المؤسسات الوطنية قريبة من هموم الإنسان وتحقق المصلحة المشتركة، مع معرفتنا باختلاف الوضعية بين المعهد والمؤسسات الوطنية، ولكن بطبيعة الحال لدينا مسؤولية مشتركة تتعلق بخدمة حقوق الإنسان، وحينما نتعاون مع المؤسسات الوطنية بالتأكيد هذا الأمر سيساعد بالتسريع في عملية النهوض بحقوق الإنسان في العالم العربي.

◆ قامت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها بالعديد من الأنشطة لتحقيق أهدافها في عملية بناء القدرات وتأهيل الكادر الوظيفي للمؤسسات الوطنية الأعضاء حتى تقوم بدورها بالصورة المثلى. ما هو تقييمكم كمراقبين لنشاط الشبكة منذ إنشائها؟

– الشبكة العربية رغم اختلافها ووضعية عضويتها التي تقع مؤسساتها تحت نطاق مبادئ باريس، ورغم خصوصيات هذه المؤسسات، إلا أن إنشاء الشبكة في حد ذاته نتوقع أنه سيكون له الأثر الأكبر في قيام مؤسسات وطنية عربية وفق المعايير التي تنص عليها مبادئ باريس، إلى جانب مساهمتها الكبيرة في رفع قدرات منتسبي المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة.

◆ كيف تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فاعلة في المجتمعات العربية؟

– نحن في بلداننا العربية نحتاج إلى مؤسسات وطنية قريبة من دوائر صنع القرار؛ قادرة على أن تؤثر في السياسات العامة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، ليلمس من خلالها الناس أن حقوق الإنسان في واقع الحياة العملية، وليست فقط نظريات واتفاقيات على الورق، فلا يمكن للإنسان أن يؤمن بقضية حقوق الإنسان ويقدر على فهمها؛ إلا عندما يراها فاعلة وتحقق له تطلعه إلى الحريات الكاملة وكرامة العيش، وحينما يريد أن يتظلم أو يريد أن يحسّن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي؛ فلا بد أن يجد المؤسسات الوطنية أمامه لتساعده على تحقيق تلك التطلعات. في ذلك الحين يمكن للناس أن تؤمن أكثر بهذه المؤسسات وتؤمن بحقوق الإنسان.

◆ ما هو دوركم لتحقيق هذا الهدف؟

– أهم الأدوار التي يمكن أن نقوم بها هي تطوير قدرات العاملين في المؤسسات الوطنية، والتدريب على مختلف الأشياء التي تطور عمل المؤسسات الوطنية نفسها.

لا يمكن للناس أن تؤمن بقضية حقوق الإنسان إلا عندما تحقق طموحاتهم الحقوقية

أهم الأدوار التي يمكن أن نقوم بها هي تطوير قدرات العاملين في المؤسسات الوطنية

حدود حرية الرأي والتعبير





الأستاذة رانيا فؤاد جادالله
(خبير قانوني)

«أتعرف ما معنى الكلمة؟
مفتاح الجنة في كلمة
دخول النار على كلمة
وقضاء الله هو كلمة
الكلمة لو تعرف حُرمة
زاد مذخور... الكلمة نور..
وبعض الكلمات قبور
وبعض الكلمات قلاع شامخة يعتصم بها النبل البشري
الكلمة فرقان بين نبي وبغي
بالكلمة تنكشف الغمة
الكلمة نور
ودليل تتبعه الأمة.
عيسى ما كان سوى كلمة
أضاء الدنيا بالكلمات وعلمها للصيادين
فساروا يهدون العالم..
الكلمة زلزلة الظالم
الكلمة حصن الحرية
إن الكلمة مسؤولية..
إن الرجل هو كلمة
شرف الله هو الكلمة»

صنفت الحرية على أنها أولى المطالب الإنسانية التي بدأت مع البشر منذ وجودهم، حيث تعد من أهم القيم والمعاني التي لا يستغني الإنسانُ عنها بصفته إنساناً، إذ إنها تساعده على تحقيق حاجاته دون قيد أو إجبار، ولأهميتها القصوى تحدّث عنها مختلف الأدباء والشعراء ورجال القانون، وضحّى الكثيرُ من أجل نيلها.

يأتي الانسان إلى الدُّنيا غير مكبل بتلك القيود التي لا تمنحه حياةً كريمة، بلْ يكونُ حُرّاً متمتعاً بالعقل والفطرة السليمة التي توجّهه في النهاية للحق. وللحرية تجليات مشرقة.

يقسم فقهاء القانون الدستوري الحرية إلى شُعب عديدة، فهناك حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية التعليم، وحرية الملكية، والحرية الشخصية. وقد تنقسم بعض هذه الشعب الى أقسام أو فروع متعددة، كما هو الحال بالنسبة للحرية الشخصية التي تشمل حرية التنقل وحرية المسكن. ولأن حرية التعبير عن الرأي هي الأصل

في هذه الشُعب والأقسام جميعا؛ سوف نتحدث عنها بالتفصيل.

أولاً: مفهوم حرية الرأي والتعبير

ليس هناك مفهوم محدد لحرية الرأي، رغم تعرض كثير من الفقهاء لتعريفه وتحديده، ولكن يمكن تعريف حرية الرأي بأنها التعبير الخارجي عن الفكر الباطني، والتعبير يكون عادة بالقول أو الفعل أو الخطابة أو الكتابة أو النشر، وكذا بالحركات الدالة والصور والرسوم، وذلك من دون أية رقابة حكومية، بشرط أن لا تمثل طريقة التعبير وما يتضمنه من أفكار؛ ما يمكن اعتباره خرقا للقوانين وأعراف الدولة، أو للمجموعة التي سمحت بحرية الرأي.

ثانياً: أهمية حرية الرأي والتعبير

إن حرية الرأي والتعبير بالنسبة للإنسان ذات أهمية مزدوجة، فهي وسيلة للتعبير عن الذات، وفي الوقت نفسه وسيلة لتقويم المجتمع.

١. حرية الرأي وسيلة للتعبير عن الذات

إن حرية الرأي هي أداة للتعبير عن شخصية صاحبها وتحديد ملامحها، وهذه الخاصية تكفل للبشر التنوع والتميز، فالإنسان لن تتحقق فرديته ولا يحافظ على شخصيته؛ إلا إذا أعمل قدراته، وأخرج طاقته الكامنة فيه إلى العالم الخارجي. ولهذا يقال: «بغير حرية التعبير عن الرأي؛ لا يمكن نقل صورة الذات إلى العالم الخارجي برغباتها ونزعاتها»، وفي هذا الصدد يؤثر عن سقراط قوله لمن جالسه صامتا: (كلّمني حتى أراك).

وعلى المستوى الفردي؛ تُعد حرية التعبير أمراً رئيسياً للحياة بكرامة، وتنمية قدرة كل شخص على التعبير عن ذاته، فهي تتيح لكل شخص أن يفهم ما يحيط به والعالم الأوسع، من خلال تبادل الأفكار والمعلومات بحرية مع الآخرين، وبالتالي تجعله قادرا أكثر على التخطيط لحياته وأنشطته.

٢. حرية الرأي وسيلة تقويم المجتمع

تعد الحرية أداة إرشاد وتقويم، فإن أهميتها الاجتماعية لا تخفى على أحد، فقد أعلنها (سقراط) منهجا له وحاجة ملحة منذ فجر التاريخ في محاكمته الشهيرة عندما قال لقضاته: «إنكم لتجدون مني ناقداً مثابراً على دفعكم باللوم والإقناع والدوام على فحص آرائكم، وأحاول أن أريكم أنكم تجهلون فعلاً ما تتخيلون عرفانه».

وعلى هذا الاساس؛ فإن حرمان الأفراد من ممارسة حق التعبير عن الرأي مناف للناموس، ويؤدي إلى الحيلولة بين الناس وبين وما يعتمل في نفوسهم من آراء، ومن منطلق ذلك فإن المناقشة والحوار والتعبير عن الرأي ضرورة حتمية في جميع الأحوال، وبغيرها لا يبقى أمل في التعبير عن قضايانا وما يدور حولنا.

وتساعد حرية التعبير السلطة على التعرف على أفكار المواطنين ومصالحهم. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن حرية الرأي تؤدي دورا مهما في رقابة الشعب على رجال السلطة والتعليق على تصرفاتهم، ومن ثم فإن حرية الرأي والتعبير هي معيار الحكم الصادق على ديمقراطية الأنظمة وسلامتها، وهذا ما جعل البعض يعتبرها محور النظام الديمقراطي، بل ومن مستلزماته، ولا يتصور وجود هذا النظام بغير هذه الحرية، وبذلك تتأجج أهمية حرية التعبير كمعيار للقول بتقدم أو تخلف أمة من الأمم، وهي بحق أساس التقدم البشري، وهي شرط لا ريب فيه لأي نهج سياسي واجتماعي وعلمي وفني.

كما تدعم حرية التعبير مفهوم الحكم الرشيد، من خلال تمكين المواطنين من طرح مخاوفهم لدى السلطات، وبالتالي تحسين جودة الحكومة من خلال توكيل مهمة إدارة الدولة إلى الأشخاص الأكثر كفاءة ونزاهة.

وتسهم حرية التعبير في كشف نقاط القوة والضعف لدى المؤيدين والمعارضين للسلطة، وهذا يمكّن الناخبين من اتخاذ قراراتهم الواعية حول من هو الشخص الأكثر تأهيلاً لإدارة البلد، ويصوتون بناءً على ذلك. كما تساهم حرية التعبير وحرية المعلومات في تنفيذ حقوق الإنسان الأخرى، وتمكّن الصحفيين والناشطين من لفت الانتباه إلى قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، وإقناع الحكومة باتخاذ إجراءات حيالها... إلى غير ذلك من فوائد لحرية التعبير عن الرأي.

ثالثاً: الحماية القانونية الدولية لحرية الرأي والتعبير

تعد قضية حماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص؛ من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول الشعوب على استقلالها، وبناء دولها، وظهور هيئات ومنظمات المجتمع الدولي المعنية بحقوق الإنسان وحرياته وحمايته، وتدوين هذه المبادئ والحقوق في العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية في شتى المجالات، وإنشاء آليات دولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وتنص المادة ١١ من ميثاق حقوق الإنسان الفرنسي المعلن عنه سنة ١٧٨٩ على أن (التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع وينشر بصورة حرة، مع مسؤوليته عن سوء استعماله لهذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون).

إن هذا النص المقدس عند الفرنسيين إبان الثورة؛ هو الذي دفع الجمعية العامة في فرنسا عام ١٧٩٣ إلى أن تتبنى شعارا جديدا مفاده أنه (لا حرية لأعداء الحرية).

ويعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٦ من الإرهاصات الأولى لحق الاتصال في نطاق القانون الدولي الذي نص علي أن (حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها).

أما المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فيعتبرها جل رجال القانون الدولي والباحثين في العلاقة بين القانون والإعلام؛ المرجع الأساسي والتأطير التشريعي الدولي الذي

يجب أن تلتزم به جميع الدول، عن طريق احترام الاتصال والإعلام داخليا وخارجيا، حيث تنص المادة المذكورة على أن (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقييد بالحدود الجغرافية). وقد تبلورت فكرة حق الإعلام والاتصال بشكل أكبر مع ظهور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٦.

وفي سنة ١٩٧٨ أصدر اليونسكو إعلانا دوليا شهيرا؛ نُص في مادته الثانية على أنه (لا بد من ضرورة ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام كجزء من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له، ليتاح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع، وتكوين رأيه بصورة موضوعية عن الأحداث، ومنح الصحفيين حرية العمل والتسهيلات للحصول على المعلومات، وأفضل الظروف لممارسة عملهم).

أما المادة الرابعة من نفس الإعلان؛ فركزت (على إسهام الإعلام بدور أساسي في تربية الشباب بروح العدالة والحرية والاحترام والتفاهم، بغية تعزيز حقوق الإنسان والمساواة والحقوق بين جميع البشر وجميع الأمم).

وفي مارس ١٩٧٦ انعقد المؤتمر العالمي لوسائل تطوير الإعلام بين دول عدم الانحياز، تحت شعار «حرية تدفق وتوازن الإعلام» وذلك لمواجهة الهيمنة الإعلامية للدول الغربية، مما دفع برجال الوحدة الأفريقية إلى أن يؤسسوا «ميثاق حقوق الإنسان والشعوب» سنة ١٩٨٢ الذي يركز على حق الإعلام والاتصال.

إن هذه النصوص المنبثقة عن التجمعات والمؤتمرات الدولية في مجال الإعلام وحقوق الإنسان مجردة من كل قوة، فهي عبارة عن التزامات أدبية لا أقل ولا أكثر، وهي لا تصمد أمام كثير من نصوص بعض الدساتير والتشريعات في بعض الدول، وما أكثرها! والتي تخالف مبدأ حرية الإعلام وتناقضه عندما تحتكره جهة من الجهات، أو مؤسسة من المؤسسات، في غياب مشاركة جماهيرية وطنية.

إن هذا الالتزام الدولي الأدبي من خلال المصادقة دون الممارسة السليمة لحق الإعلام داخل بعض الدول بعيدا عن تقصي الحقائق، مع ممارسة الانحياز الإعلامي بعيدا عن الحياد الإعلامي أو الإعلام الموضوعي، ونشر المعلومات بقصد سيئ؛ يشكل إحدى الوسائل الهدامة لضرب حرية الإعلام والاتصال على الصعيد الدولي والإقليمي والداخلي.

رابعاً: القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير

تواجه حقوق الإنسان وحرياته بصفة عامة جملة من القيود عند ممارستها، ومنها حرية الرأي والتعبير، إذ إن هذه الحرية تقيد بمجموعة من القيود القانونية لغرض تنظيم ممارستها، ولضمان احترام حقوق أو سمعة الآخرين، أو من أجل حماية الأمن الوطني والنظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة.

وهذا ما أكدته جميع الاتفاقيات الدولية، ومنها على سبيل المثال «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، إذ نصت المادة (٣/١٩) على أنه «تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون، وأن تكون ضرورية:

أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة».

وتضع الفقرة (٣/١٩) شروطا لا يجوز فرض القيود إلا بمراعاتها، بحيث يجب أن «ينص القانون» على هذه القيود، وأن يكون النص في القانون في غاية الوضوح والدقة، بحيث يسمح لأي فرد أن يعلم متى تكون أفعال معينة مخالفة للقانون. ولا يجوز أن تفرض القيود إلا لأحد الأهداف المبينة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٣. ويجب أن تكون «ضرورية» لتأمين أحد تلك الأهداف. ومن الضروري حماية حق الشخص في التعبير عن رأيه أو عدم الإفصاح عن هذه الآراء، أي أنه من غير المسموح أن يجري إكراه شخص ما على الإفصاح عن آرائه.

وبناءً على ذلك؛ فإن حرية التعبير وإن لم تكن مطلقة؛ فإن القيود الواردة عليها في هذه الفقرة، كمعيار دولي، يجب أن تكون في أضيق الحدود؛ لضبط ممارسة الأفراد لها، وللحيلولة دون استغلالها بشكل مغاير للغاية والأهداف التي أُقرت من أجلها، وهي الوصول إلى توازن منصف بين حقوق الفرد وحرياته في مجتمع ديمقراطي، كما أنها مؤشر على احترام الدولة لهذا الحق، لأن التفاعل بين مبدأ حرية الرأي والتعبير وهذه القيود؛ يوضح النطاق الفعلي لحرية الفرد، وأن تكون تلك القيود محددة بنص القانون.

نخلص مما تقدم إلى أن حرية الرأي والتعبير واحدة من أهم حقوق الإنسان، وهي أساس النظام الديمقراطي لأي دولة من دول العالم. وهذا واضح من خلال النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، إذ اقترنت حرية الرأي والتعبير بمقاصد الأمم المتحدة، ومنها حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهذا يدل على عالمية هذه الحرية وأهميتها؛ وإن كانت هذه الحرية مقيدة ببعض الضوابط والإجراءات لغرض تنظيم استخدامها والمحافظة على القوانين الوطنية والأخلاق العامة والصحة العامة والنظام العام وحقوق الغير وغيرها.

وحري بالذكر؛ أن معظم الدساتير الوطنية تكرس حرية الرأي والتعبير، ولكن الواقع ليس بهذه الدرجة من الحرية، إذ يُزج بالبعض في السجون في مختلف أنحاء العالم، أو يتعرضون لما هو أسوأ من ذلك، لا لشيء سوى لتعبيرهم عن آرائهم.